

البحث في مشاركة المرأة في الحياة السياسية في تونس مع التركيز على انتخابات 2019



THE
CARTER CENTER



البحث في مشاركة المرأة في الحياة السياسية في تونس مع التركيز على انتخابات 2019

THE
CARTER CENTER



One Copenhill

453 Freedom Parkway

Atlanta, GA 30307

(404) 420-5100

www.cartercenter.org

جدول المحتويات

1	شكر وتقدير
2	ملخص تنفيذي
4	المقدمة
5	المنهجية والمقاربة:
6	الإطار القانوني والانتخابي للمشاركة السياسية للمرأة:
7	مشاركة المرأة في الحياة العامة
10	مشاركة النساء في التسجيل للانتخابات
13	مشاركة المرأة في التصويت ويوم الانتخابات
18	مشاركة النساء كمرشحات ومتطوعات للترشح
27	إسهام المرأة في الحوكمة
30	التوصيات
33	الملاحق
33	الملحق أ: تنظيم مجموعات التركيز
33	i. روزنامة مجموعات التركيز
34	ii. البيانات الإحصائية لمجموعة التركيز
36	iii. خريطة مواقع مجموعات التركيز
37	الملحق ب: دليل تسيير مجموعات التركيز (نماذج من الأسئلة)



شكر وتقدير

يعرب مركز كارتر عن امتنانه لسفارة سويسرا في تونس للتمويل التي أسندته إليه، ولدعمها الذي مكن المركز من تنظيم وإجراء البحوث اللازمة لإنتاج هذا التقرير.

كما يود مركز كارتر أن يعرب عن امتنانه للعديد من الأفراد والمنظمات على جهودهم في إعداد هذا التقرير. يشكر المركز النساء اللاتي شاركن في مجموعات التركيز وأدلين بسخاء بأفكارهن ووجهات نظرهن حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية في تونس. كما يشكر المركز الجمعية التونسية من أجل نزاهة وديمقراطية الانتخابات (عتيد) و ELKA Consulting الذين ساعدوا المركز في تنظيم وتسيير مجموعات التركيز، بالإضافة إلى النواب والأحزاب والمتطوعين للترشح غير الناجحين وأعضاء منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال حقوق المرأة والأقليات والحوكمة وحقوق الإنسان، والمؤسسات الحكومية ومنظمات ملاحظة الانتخابات التي وافقت على إجراء مقابلات معمقة لإثراء هذا التقرير.

ملخص تنفيذي

في ماي 2019، نشر مركز كارتر بعثة دولية لملاحظة الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس. ومن بين اهداف هذه البعثة هو تحديد العوائق التي تحول دون نفاذ المرأة الى الانتخابات ورصد مشاركتها كناخبة ومتطّعة ومرشّحة وفاعلة سياسيّة مقارنة بما تملّيه الحقوق والالتزامات الدولية. ولهذا الغرض، شكّل مركز كارتر 20 مجموعة تركيز ضمّت 221 امرأة في خمس مدن من مختلف أنحاء البلاد ونظّم 50 مقابلة معمّقة مع أبرز الفاعلين السياسيين وأعضاء منظمات المجتمع المدني.

يقدم هذا التقرير عرضاً مفصلاً لمنهجية البحث والمقاربة اللتين تمّ اعتمادهما في تقييم وضع المرأة كطرف معنيّ في العملية الانتخابية والعوائق التي تحول دون مشاركتها في مختلف جوانب هذه العملية. ويشمل كذلك استعراضاً لأبرز النتائج التي تمّ التوصل إليها وتوصيات لجميع الأطراف المعنية بهدف تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات المقبلة بشكل كامل.

أهم المخرجات: على الرغم من الالتزامات الدستورية والتدابير القانونية الواردة في قانون الانتخابات، الهادفة الى تنمية الحقوق المدنية للمرأة وتطويرها منذ ثورة 2011، فإن المرأة التونسية مازالت تواجه حواجز سياسية واجتماعية واقتصادية تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية والعملية الانتخابية والترشح للمناصب.

تمس هذه الحواجز جميع النساء، بما فيهنّ الناخبات والمتطّعات والمترشحات إلى المناصب المنتخبة، وتؤثر سلّماً على مشاركتهن السياسية بشكل كامل. لقد انخفض تمثيل المرأة في البرلمان من 35.9 إلى 26.2٪ في الانتخابات البرلمانية لسنة 2019¹. ولم يكن بين المترشحين للانتخابات الرئاسية الذين بلغ عددهم 26 سوى امرأتين. تعدّ المترشحات للانتخابات في وضع غير متساو مع نظرائهن من الرجال بسبب الثغرات التي تشوب الاحكام المتعلقة بالمساواة بين الجنسين الواردة في القانون الانتخابي. انهنّ يواجهن قيوداً مادية واجتماعية واقتصادية تحول دون مشاركتهن السياسية الكاملة، بما في ذلك نقص تمثيلهنّ داخل الهياكل الحزبية واقصاؤهنّ من عمليات صنع القرار وغياب المساواة في نفاذهنّ إلى الموارد أثناء الحملات. وتعتبر كذلك الأحزاب السياسيّة طرفاً في عرقلة المشاركة السياسية للمرأة باعتبارها الجهات الرئيسية المتحكمة في المشهد السياسي.

رغم قدرتها على تنظيم حملة تسجيل ناخبين ناجحة، قاربت فيها على سدّ الثغرات في المساواة بين الجنسين في عملية التسجيل، فإن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لم تحقق نفس هذا المكسب في عملية المشاركة في التصويت. تم تسجيل حوالي 78.5٪ من النساء المؤهلات للتصويت في الفترة السابقة لانتخابات 2019 – وفي ذلك زيادة بحوالي 20٪ مقارنة بالانتخابات السابقة – إلا أنّ المشاركة الإجمالية للناخبين، بما فيهنّ النساء، قد انخفضت بشكل كبير مقارنة بسنة

¹ سنة 2014، تم انتخاب 68 امرأة في البرلمان (31٪). وبعد استقالة عدد من النواب للانضمام إلى الحكومة، ارتفع هذا العدد إلى 72 (33٪). وبحلول سنة 2019، كان هناك 78 نائبة في البرلمان (35.9٪). في انتخابات 2019، فازت النساء بـ 53 مقعداً (24.4٪). بعد الاستقالة في جانفي وتشكيل الحكومة في فيفري، ارتفع هذا العدد إلى 57 (26.2٪).

2014² تظهر البيانات المتاحة أن النساء صوّتت بنسبة أقل مقارنة بالرجال مع تباينات جهوية واسعة³. أفادت النساء المشاركات في مجموعات التركيز أنّهن واجهن بعض العراقيل التقنية كـناخبات، ولكنهن اعتبرن عموماً أن عمليتي تسجيل الناخبين والتصويت كانتا سهلتا النفاذ والفهم. ولكن ذلك لم يمنع حقيقة تراجع ثقة المرأة في المؤسسات السياسية بشكل كبير إذ تزايد احباطهنّ إزاء قدرة النخب السياسية على العمل على أحداث تغيير وتوزيع مكاسب الثورة، مما دفع بعضهنّ إلى الانسحاب من العملية الانتخابية.

التوصيات: يحث المركز البرلمان والائتلاف الحاكم والهيئة العليا المستقلة للانتخابات والأحزاب السياسية على اتخاذ خطوات شاملة وشمولية لمعالجة العوائق الهيكلية والسياسية والثقافية التي تحول دون المشاركة السياسية الكاملة للمرأة. ويعدّ من الهامّ جدّاً بالنسبة للأطراف المعنية أن تركز الموارد الضرورية من أجل سدّ الثغرات بين ما تعيشه المرأة التونسية على أرض الواقع كمواطنة وناخبة وعنصر سياسي رسمي وبين ما يملّيه النصّ القانوني. وتشمل هذه الخطوات تعديل النصوص التشريعية بما يضمن المساواة بين الرجل والمرأة في وجودهم على رأس القوائم الانتخابية، وداخل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وفي المناصب القيادية داخل الأحزاب السياسية واللجان البرلمانية. كما يدعو المركز الأطراف المعنية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين البرلمان والحكومة والمجالس البلدية بهدف تشكيل مجموعة من الفاعلين السياسيين وتمكين الناخبات والمواطنات من فرص أفضل للتفاعل مع ممثليهن. بالإضافة إلى ذلك، يعدّ التنفيذ الكامل لقانون القضاء على العنف ضد المرأة أمراً في غاية الأهمية لتعزيز قدرة المرأة على ممارسة حقها في المشاركة السياسية على أكمل وجه.

² بلغت نسبة إقبال الناخبين في الانتخابات التشريعية سنة 2014 68.3٪، مقارنة بـ 41.7٪ في سنة 2019. وفي الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية لسنة 2014، كانت نسبة مشاركة المرأة في حوالي الستين في المائة (62.7٪ و 60.1٪ على التوالي) مقارنة بـ 49٪ و 55٪ في سنة 2019. ويستند هذا إلى المعلومات المقدمة إلى مركز كارتر من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

³ لم تنشر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مشاركة الناخبين حسب الجنس في الانتخابات التشريعية أو الدور الأول من الانتخابات الرئاسية بسبب تعطل عملية جمع البيانات أيام الانتخابات. وقالت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إنه سيتم تضمين هذه المعلومات في التقرير النهائي. وفقاً للمعلومات التي قدمتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى مركز كارتر، مثلت النساء 46٪ من الناخبين في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية.

المقدمة

بيّنت الأبحاث أن مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة تعزّز الحكم الديمقراطي وتحسّن الاستجابة للتّأخّبين، كما أنّها تدعم التّعاون بين الأحزاب وتساوم في تحقيق جهود أكثر استدامة لإرساء السّلام⁴. وتعتبر التحوّلات السياسيّة نقطة حاسمة خاصّة فيما يتعلّق بحقوق المرأة لأنها قد توفّر فرصاً للتّهوض بها ولكن في الآن ذاته يمكن أن تجعل النّساء عرضة لردود الفعل العنيفة والانتكاسات⁵.

ظهرت سياسات النّوع الاجتماعيّ وحقوق المرأة كجزء رئيسيّ للخطاب السّياسي مباشرة بعد الثّورة التّونسيّة سنة 2011. كانت المناقشات حول حقوق المرأة في جزء منها، باعتبارها رابطاً بتاريخ تونس الطويل المتعلّق بالحركة النسويّة داخل الدولة، بمثابة مداخل لفتح نقاشات أكبر حول الهوية التونسية والتحول الديمقراطي وطبيعة الجمهوريّة الثّانية. ونتيجة لذلك، أدرجت الحكومة المؤقتة بنداً خاصاً بالمساواة بين الجنسين في المرسوم المنظم لانتخابات 2011 لتشكيل المجلس الوطني التأسيسي- الهيكل المكلف بصياغة الدستور الجديد للبلاد.

يتطلب فصل التناسف بين الجنسين وجود تناسف عمودي والتناوب بين المترشّحين الذّكور والإناث في القوائم الانتخابية. إلا أنّ هذا الفصل لم يلزم الأحزاب السياسيّة بوضع المرأة في ترتيب متقدّم على رأس القائمة. ولم تحقّق النّساء هدف التناسف داخل المجلس الوطني التأسيسي لوجودهن بنسبة 28 بالمائة داخل المجلس، ويرجع ذلك جزئيّاً الى محدودية الفصل المتعلّق بالتناسف بين الجنسين. ولكنّ القانون يضمن مشاركة المرأة في عمليّة صياغة الدّستور، كما أنّ تونس تعتبر في وضع مختلف بشكل كبير عن مصر، أين فازت النساء بثمانية مقاعد فقط في البرلمان من أصل 508 مقعداً سنة 2012.

بالإضافة الى منظمات المجتمع المدني، تجاوزت النساء في المجلس الخطوط الحزبية لإضفاء الطابع الدستوري على المساواة بين الجنسين سنة 2014. وخلال الفترة اللاحقة التي تمّ فيها صياغة قانون الانتخابات، قمن بتمرير نفس الفصل المتعلّق بالتناسف العمودي الذي تمّ تمريره سنة 2011، لكنهن لم يستطعن حشد الدعم الكافي لتمرير شرط ترؤس الرجال والنساء أعداداً متساوية من القوائم الانتخابية، وهو ما يعرف بالتناسف الأفقي⁶. وسنة 2014، فازت النساء بنسبة 31% من المقاعد في البرلمان. بحلول نهاية الدّورة البرلمانية سنة 2019، كنّ تحتلن ما يقارب 36% من المقاعد، مما يجعل تونس في المرتبة 30 من أصل 193 دولة حسب نسبة تمثيلها للمرأة⁷. وقد تضافرت جهود النساء مرّة أخرى لإصدار قانون تاريخي يهدف للقضاء على العنف ضد المرأة سنة 2016. كما نجحت النساء في تعديل القانون الانتخابي على مستوى البلديات سنة 2017 ليشمل التناسف الأفقي وكان نتيجة ذلك أنّ 47% من المستشارين البلديين هن من النساء.

على الرغم من هذا التقدّم الذي أحرزته، فإنّ المرأة لم تحقق بعد هدف التناسف في البرلمان وهي لا تزال ممثلة تمثيلاً

⁴ Cammissa, A. and Reingold B. "Women in State Legislature and State Legislative Research: Beyond Sameness and Difference" *State Politics and Policy Quarterly* 4 (2004); Rosenthal, C.S. "Gender Styles in Legislative Committees" *Women & Politics*, 21 (2001).

⁵ البرلمان الأوروبي، الإدارة العامة للسياسات الخارجية، "تعزيز إجراءات الاتحاد الأوروبي لدعم المعايير العالمية لحقوق المرأة في التحولات الديمقراطية: وضع التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، 2012.

[https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/etudes/join/2012/457119/EXPOJOIN_ET\(2012\)457119_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/etudes/join/2012/457119/EXPOJOIN_ET(2012)457119_EN.pdf)

⁶ لأغراض هذا التقرير، يشير التناسف الأفقي إلى التزام بترشيح أعداد متساوية من الرجال والنساء على رأس القوائم.

⁷ <https://data.ipu.org/women-ranking?month=8&year=2019>

ناقصا في المناصب القيادية داخل الأحزاب السياسية وعلى جميع المستويات داخل الحكومة والهيكل السياسية. ولم ترشح سوى ثلاث نساء لمنصب الرئيس من بين 53 مترشحا منذ سنة 2014. ويُعدّ تراجع وجود المرأة داخل البرلمان بمجموع 21 مقعداً مقارنة بالبرلمان سنة 2014 مخيباً للأمال بشكل خاص نظراً للدور الذي لعبته النساء في الانتقال الديمقراطي والمجلس الوطني التأسيسي.

ويخشى النشطاء في مجال حقوق المرأة من تعطلّ التقدم في هذا المجال مع استمرار تراجع عدد البرلمانيات حتى يبلغ عددهن نسبة حرجة. وكذلك على الرغم من التقدم المحرز في تسجيل الناخبات، نقل ملاحظو الانتخابات أن حشد الناخبات يعتبر أمراً عسيراً وهو الحال منذ سنة 2011.⁸

بعد انتخابات 2019، سعى المركز إلى رصد المشاركة السياسيّة للمرأة في الانتخابات مقارنة بما تنص عليه الحقوق والالتزامات الدوليّة والإقليمية، بالإضافة الى تحديد العوائق التي تحول دون مشاركتها. وقدم هذا التقرير عرضاً مفصلاً للبحث الذي قام به المركز لتقييم المشاركة السياسية للمرأة في عدد من المجالات، بما في ذلك في الحياة العامة وعملية تسجيل الناخبين، وبصفتها ناخبات يوم الاقتراع وطامحات ومترشحات، وفي عمليّة الحكومة، كما يقدم توصيات لتعزيز وتطوير المشاركة السياسية للمرأة في المستقبل.⁹

المنهجية والمقاربة:

في جانفي 2020، نظّم المركز مجموعات تركيز بالتنسيق مع الجمعية التونسية من أجل نزاهة وديمقراطية الانتخابات (عتيد) ومركز "إلكا" للاستشارات. وقد تم إجراء عشرين مجموعة تركيز بإجمالي 221 مشاركة في خمس مدن (الكاف، تونس، سوسة، قفصة، ومدنين) تمثل خمس مناطق اختيرت حسب معايير الكثافة السكانية والموقع الجغرافي والوزن الاقتصادي ونسبة المشاركة في الانتخابات وتم ترتيب هذه المدن بشكل عشوائي.

انعقدت أربع مجموعات تركيز في كل موقع واستهدفت النساء المسجلات وغير المسجلات على حد سواء وتم تقسيم كل مجموعة منهن إلى فئتين عمريتين من 18 إلى 35 سنة وما فوق 35 سنة. ولضمان تنوع المناطق التي تنتمي إليها المشاركات ومستوياتهنّ التعليميّة وعملهنّ، تم انتقاؤهنّ في جميع مجموعات التركيز بعناية كما تمّ التدقيق في سجلّ المشاركات المنتميات لمجموعتي التركيز الموجهة للنساء المسجلات في الانتخابات مسبقاً لضمان وجود مزيج من النساء اللواتي صوتن في أي من انتخابات 2019 والنساء اللواتي امتنعن عن التصويت. وتحصلت كل مشاركة على مبلغ عشرين ديناراً لقاء مشاركتها كما تمّ تعويضهنّ عن مصاريف التنقل.

وقبل إجراء مجموعات التركيز، طور المركز دليلاً لتسيير الاجتماعات بالتعاون مع "عتيد" و "إلكا". وشملت المواضيع التي تناولها هذا الدليل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجه المشاركات في مجتمعاتهنّ وعلاقتهنّ بالنخب والمؤسسات السياسية مع تسليط الضوء على العوائق التي تحول دون مشاركتهنّ في التسجيل والتصويت على حد سواء ومدى تفاعلهن مع الحملات الانتخابية والمرشحين وموقع المرأة في الحياة السياسيّة. وتكفل عضوان من

⁸ مركز كارتر، تعزيز مشاركة المواطنين في تونس: التقرير النهائي، أبريل 2019.

⁹ أدت وفاة الرئيس الباجي قايد السبسي في جويلية 2019 إلى إجراء الانتخابات الرئاسية في وقت سابق لأوانه وفقاً للمتطلبات الدستورية واضطرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى تنظيم ثلاث انتخابات - الانتخابات الرئاسية وجولة إعادة الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية - في غضون شهرين. حدّ الجدول الزمني المضغوط للانتخابات من قدرة مركز كارتر على إجراء بحوث سابقة للانتخابات، وبالتالي تم إجراء البحوث بعد الانتخابات.

عديد، سبق أن تلقياً تدريباً على تقنيات التوجيه من قبل مركزي كارتر وإلكا، بإدارة مجموعات التركيز. وكانت اللمحة العامة التونسية للغة المعتمدة في كل مجموعات التركيز.

وإثر الانتهاء من مجموعات التركيز، ساهم الميسرون والقائمون على المشروع ومدير البرنامج في تحليل البحوث التي تمّ القيام بها وتقييم النتائج والتوصيات الرئيسية. ولم يدخر القائمون على البرنامج جهداً في سبيل حماية المشاركات من الضغوط والتأثيرات الخارجية؛ إذ امتنعوا عن مشاركة دليل التوجيه مع السلطات المحلية ووقع اختيار الأماكن بعناية لضمان خصوصية المشاركات وتسهيلات لقيام موظفي مركز كارتر بمراقبة سير العمل عن بعد. وبصرف النظر عن التباين الجهوي المتوقع، كانت النتائج المستقاة من المجموعات متشابهة حتى أنّها كانت نفسها في بعض الحالات ممّا يؤكّد غياب أيّ تأثير خارجي غير مبرّر على المشاركات.

سعيًا لتحسين بحثه وتحديد العوائق التي تواجه النساء الطّامحات الى الفوز في الانتخابات واللاتي تعملن في مجال السياسة والمجتمع المدني، أجرى المركز 50 مقابلة معمّقة بين ديسمبر 2019 ومارس 2020. وشملت المقابلات نوابا من الذكور والإناث من جميع الاطيف السياسية والأيدولوجيات والأحزاب السياسية، والمرشحين الذين لم يفوزوا في الانتخابات، وأعضاء من منظمات المجتمع المدني الذين يمثلون المرأة وحقوق الأقليات، والمنظمات التي تعمل في مجال الحوكمة وحقوق الإنسان وملاحظة الانتخابات. كما أجرى المركز مقابلات مع ممثلين عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري ومحكمة المحاسبات.

الإطار القانوني والانتخابي للمشاركة السياسية للمرأة:

تونس هي دولة طرف في العديد من المعاهدات الدولية التي تحمي وتعزز حقوق المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية. وتكفل هذه المعاهدات المشاركة الحرة والمتساوية في الشؤون العامة للبلد، بما في ذلك التمتع بالحقوق والحريات المتساوية دون تمييز في جميع المجالات؛ كالحق في التعبير عن الرأي بحرية؛ والحق في حرية التجمع دون احتجاز غير قانوني¹⁰. وتتطرق الاتفاقيات الدولية أيضًا بشكل أكثر تحديداً إلى نفاذ المرأة دون تمييز في الحياة العامة والحكومة والوظيفة العمومية وعمليات تصميم السياسات سواءً بشكل مباشر أو من خلال انتخاب ممثلين في انتخابات حرة ونزيهة¹¹. علاوة على ذلك، تؤكد المواثيق الدولية والإقليمية على المساواة بين المرأة والرجل في المشاركة السياسية القانونية والفعلية – باعتبارها مواطنة مطلّعة، ومسؤولة منتخبة، وناخبة – كما تقرّ بالعوامل المعقدة التي يمكن أن تخلق مسافة تباعد بين كلا الجنسين.¹²

يتمشى الدستور التونسي بشكل عام مع الحقوق والالتزامات الدوليّة في تنظيم إطارها الانتخابي، إذ يضمن الاقتراع العام والانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة ويقر بأن التصويت حق فردي ويحترم سرية الاقتراع. كما يكفل الدستور للمواطنين حرية الفكر والرأي ويؤكد حقهم في النفاذ إلى المعلومة.

¹⁰ الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 2؛ المادة 3 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التابع للأمم المتحدة؛ الاتحاد الأفريقي، المادة 2 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ المادة 3 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة. توصية الأمم المتحدة رقم 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ الاتحاد الأفريقي، المادة 9 (2) من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التابع للأمم المتحدة. المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التابع للأمم المتحدة.

¹¹ الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 21؛ المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ الاتحاد الإفريقي، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة 1. الأمم المتحدة، اتفاقية سيداو المادة 7؛ الاتحاد الأفريقي، المادة 13 (1)؛ المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التابع للأمم المتحدة.

¹² توصية الأمم المتحدة العامة رقم 23 المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الفقرة 22. الاتحاد الإفريقي، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادتان (1) و (2).

يتضمن الدستور أيضًا العديد من الفصول المتعلقة بشكل مباشر بالأنوع الاجتماعي مع فصل حقوق المرأة عن حقوق الأسرة، والتأكيد على الحقوق الفردية مع إشارة محددة إلى الأنوع الاجتماعي، وإنشاء حقوق وواجبات متساوية في جميع المجالات. ينص الفصل 34 (2) على أن "تعمل الدولة على ضمان تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة" دون تحديد في العدد أو النسبة المئوية. وينص الفصل 46 (3) على ضرورة سعي الدولة لتحقيق "التناصف بين المرأة والرجل في جميع المجالس المنتخبة". إن اللغة المعتمدة في النص القانوني تعبر عن تطلعات، بمعنى أن شرط التناصف ينطبق فقط على عملية الترشح وليس على النتائج. كما يلزم الفصل 46 الدولة بحماية وتعزيز حقوق المرأة، وضمن تكافؤ الفرص، واتخاذ "جميع التدابير اللازمة للقضاء على العنف ضد المرأة". وفي سنة 2017، أقر البرلمان قانونًا يعد حاسمًا فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة يجرم فيه العنف السياسي.¹³

تعتمد تونس في الانتخابات على نظام التمثيل النسبي والقائمة المغلقة¹⁴. إذ تقدم الأحزاب أو الائتلافات أو المستقلون قوائم مرتبة بعدد من المترشحين مساو لعدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية¹⁵ وتحدد نسبة الأصوات التي تحصل عليها القائمة عدد المترشحين الحاصلين على مقاعد بالبرلمان على كل دائرة انتخابية. وتم تفصيل التناصف بين الجنسين المنصوص عليه في الفصل 46 من الدستور، في الفصل 24 من قانون الانتخابات، الذي يشير إلى التناصف العمودي بكل قائمة حيث يجب أن يتناوب المترشحون والمترشحات داخل القائمة¹⁶ وتقوم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بإلغاء القوائم التي لا تحترم مبدأ التناصف العمودي. وظل القانون صامتًا فيما يتعلق بجنس من يرأس القائمة، و/ أو ما إذا كان يجب على الأحزاب تكريس التناوب بين الجنسين في رئاسة القوائم، أو ترشيح نسبة دنيا من النساء بين الدوائر الانتخابية.

على الرغم من أن الإطار القانوني والانتخابي يتوافق إلى حد كبير مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية، إلا أن الحواجز التي تحول دون المشاركة السياسية الكاملة للمرأة كمواطنة وناخبة ومتطلعة ومترشحة وفي سدة الحكم لا تزال قائمة.

مشاركة المرأة في الحياة العامة

لقد وُجد المجتمع الدولي بشكل متزايد بين الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحت مظلة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان¹⁷ الذي يعتبر الإطار المركزي لهذه الحقوق. وتعدّ الحقوق المدنية والسياسية في جوهرها، غير قابلة للتجزئة ومتراصة مع الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحقوق الإنسان.¹⁸ يُعتبر الوصول الكامل للمرأة إلى هذه الحقوق شرطًا مسبقًا للشرعية الديمقراطية، ويتعدّد تحقيق التمكين السياسي للمرأة إلا من خلال فهمه في إطار السياق الأوسع لحياة المرأة. يساهم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن عدم المساواة في النفاذ إلى الحياة العامة، في التبعية الشاملة للمرأة مما من شأنه أن يقوض قدرتها على التمتع بحقوقها كاملة.

¹³ يُعرّف العنف السياسي بأنه "كل فعل أو ممارسة يهدف مرتكبه لحرمان المرأة أو إعاقتها عن ممارسة أيّ نشاط سياسي أو حزبي أو جمعياتي أو أي حق أو حرية من الحقوق والحريات الأساسية ويكون قائمًا على أساس التمييز بين الجنسين." القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.

¹⁴ القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاءات، تم تعديله وإتمامه بموجب القانون الأساسي عدد 76 لسنة 2019 المؤرخ 30 أوت 2019، الفصل 107.

¹⁵ نفس المرجع، الفصل 22

¹⁶ نفس المرجع، الفصل 24

¹⁷ "المفاهيم الأساسية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - هل تختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اختلافًا جوهريًا عن الحقوق المدنية والسياسية؟"، مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي.

<https://www.ohchr.org/EN/Issues/ESCR/Pages/AreESCRfundamentallydifferentfromcivilandpoliticalrights.aspx>

¹⁸ تم تحديد هذه الحقوق في الوثائق التأسيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، وإعلان فيينا، ومنهاج عمل بكين.

على الرغم من التقدم الذي أحرزته تونس في مجال حقوق المرأة منذ سنة 2011، لا تزال الأعراف الأبوية الجنسانية قائمة. تدعم هذه المعايير الأدوار التقليدية للجنسين والتوقعات الاجتماعية منهما، وتصنّف المرأة ضمن مجال الحياة الخاصة والرجل ضمن المجتمع. وبالتالي، يمكن أن تواجه النساء بعد ذلك لوما اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً عند تجاوزها هذه الحدود.

سلطت النساء في مجموعات التركيز الضوء على تبعية النساء، وعدم المساواة في نفاذهنّ الاجتماعي إلى الأماكن العامة، والتهميش الاقتصادي والجهوي الذي تواجهه باعتبارها عوامل حدّت من مشاركتهن الكاملة في الحياة العامة والمجتمعية. كما أشرن إلى تفتّشي العنف ضد المرأة بشكل وبائي في الأماكن العامة والخاصة. وإبان ثورة 2011 تزايدت وتيرة قضايا العنف المسلط على المرأة، مما ساهم في استياء النساء من الوضع السياسي الراهن.

تبعية النساء: عبرت النساء في مجموعات التركيز عن شعورهن بأنهن مواطنات من الدرجة الثانية داخل مجتمعاتهن. وقالت المشاركات إن النساء لسن أحرارا وأن سلوكهن تنظّمه قواعد اجتماعية في الأماكن العامة.

"كل شيء يحطّ من كرامة المرأة، لكن لا شيء يمس الرجل".

شهادة امرأة من مجموعة تركيز تضم نساء سنّهنّ دون 35 سنة بسوسة

وفقاً للمشاركات في مجموعة التركيز، ينظر المجتمع إلى النساء بازدراء ويهملهن ويعتبرهن أدنى من الرجال درجة. وأكدت النساء أيضاً أنهن، على الرغم من وجود العديد من القوانين التي تحمي حقوق المرأة وتقوّرها يشعرن أن حقوقهن ليست محمية ولا مكفولة على أرض الواقع.

" المرأة منعدمة القيمة وحقوقها غير مكفولة رغم وجود كل هذه القوانين التي ظلت حبرا على ورق حتى مع الوجود الصوري لوزارة للمرأة".

شهادة امرأة من مجموعة تركيز تضم نساء يبلغن 35 عاماً أو أكثر في الكاف

نفاذ كلا الجنسين إلى الفضاءات العمومية: مع تحرّر المرأة من المجال الخاص، تم تصنيف العديد من المساحات التي تقع خارج حدود المنزل اجتماعياً على أنها ذكورية، وذلك خاصة في جنوب البلاد والمناطق الداخلية. واشتكت النساء في مجموعات التركيز، لا سيما في الكاف، وقفصة، ومدنين، الافتقار إلى وجود أماكن ترفيهية آمنة يمكن أن تزورها النساء والاسر وأكدّ أن المقاهي هي الأماكن الترفيهية الوحيدة المتواجدة في مجتمعاتهن، وغالباً ما يحول العرف المجتمعي دون ارتياد النساء لها. إنّ هذه المساحات لا تعتبر فقط مؤسسات تجارية، بل هي تعمل أيضاً كمراكز للنشاط الاجتماعي والسياسي. وبيّن استطلاع للرأي أجري في شهر ديسمبر من سنة 2019 أن 41% من المستجوبين صنّفوا المقاهي كمنندى رئيسي للنقاش السياسي تليها الأسرة التي تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 18%.¹⁹ ويؤثر عدم وجود بدائل آمنة للنساء وأطفالهن على قدرتهن على المشاركة في الخطاب السياسي الاجتماعي، وبناء شبكات اجتماعية أوسع، واكتساب النفوذ الاجتماعي والشهرة المجتمعية اللازمة للترشح للمناصب العامة والمشاركة في الانتخابات مستنيرات.

العنف المسلط ضد المرأة: سلطت النساء في جميع مجموعات التركيز العشرين الضوء على مستويات العنف المنتشرة التي يتعرضن لها هن والنساء الأخريات من حولهن في كل من المجالين العام والخاص. ففي الأماكن العامة، أكدن أن

¹⁹ Center for Insights in Survey Research, International Republican Institute, Public Opinion Survey: Residents of Tunisia December 3-December 15, 2019. https://www.iri.org/sites/default/files/tunisia_final_slides.pdf

التحرش الجنسي طالهن في الشارع وفي وسائل النقل العمومي بغض النظر عما يرتديه أو الطريقة التي يتصرّفن بها. وأكدت المشاركات أنهن يتعرضن للوم الضحية، سواء تكلمن أو آثرن الصمت. وتشعر المشاركات بانعدام الأمان بشكل خاص في الليل، ويتفاقم ذلك بسبب نقص إنارة الشوارع وقلة وسائل النقل ليلاً. وأكدت امرأة في قفصة إن النساء يخشين الخروج بعد حلول الظلام لدرجة أنهن حتى لو تعرضن لحالة طبية طارئة ليلاً، فسوف ينتظرن حلول الصباح للذهاب إلى المستشفى.

بينما تؤكد شريحة من المشاركات إنهن شعرن بأمان أكبر مع وجود عدد أكبر من الشرطة في الشارع قبل الثورة، فإن المشاركات ترى أن الشرطة تخلت عن دورها في الحماية وأصبحت تعتبر عنصر تسهيل للمضايقات والتحرش ومصدرًا لها. وذكرت امرأة في سوسة أنها تعرضت للاعتداء من قبل شرطين بتعلّة التفتيش، وانتهى الأمر بأن وجهت لها اتهامات بمجرد مطالبتها بتفتيشها في مركز الشرطة إذا ما كان القانون يتوجب تفتيشها.

"إذا كنت لا تستطيعين الشعور بالأمان في حضرة الشرطة، فكيف يمكنك أن تشعرين بالأمان أمام الرجال العاديين؟"
شهادة امرأة من مجموعة تركيز تضم نساء سنّهم دون من 35 سنة بسوسة

"لا يوجد مكان نشعر فيه بالأمان."

شهادة امرأة من مجموعة تركيز تضم نساء يبلغن 35 عاماً أو أكثر في الكاف

وغالبا ما تكون المشاركات والنساء في مناطقهن عرضة للعنف المنزلي على أيدي أشقائهن أو آبائهن أو أزواجهن. وفقاً للمشاركات في مجموعات التركيز، فإن إبلاغ الشرطة بهذه الحوادث لا يغيّر شيئاً إذ يسارع الاعوان بتكذيب النساء، ويتمّ تلقّي الرشاوى من أجل غضّ الطرف عن الشكاوى أو يتمّ اعتبارها مسألة خاصة لا دخل للشرطة فيها.

يمكن للرجال ذوي النفوذ ممن يمتلكون القوة والمال استخدام نفوذهم لتجنب التدايعات. بينما أشادت المشاركات بتمرير قانون مناهضة العنف ضد المرأة، إلا أنهن انتقدن بشدة عدم تطبيقه على أرض الواقع.

"لسنا بحاجة إلى المزيد من القوانين، نحن بحاجة إلى التطبيق."

شهادة امرأة من مجموعة تركيز تضم نساء يبلغن 35 عاماً أو أكثر في قفصة

إن تفشي مستويات العنف الذي تتعرض له المرأة يتعارض مع حقها في الكرامة والسلامة الشخصية، إذ يضر بقدرة المرأة على المشاركة بأمان وبشكل كامل في المجتمع والحياة العامة.

انعدام المساواة الاقتصادية والجهوية: أفادت المشاركات في مجموعات التركيز أن النساء محرومات من فرص العمل المتساوية، إذ لا يتم انتداب الخريجات بنفس المستويات مثل أقرانهن الذكور في الوظائف المكتبية أو الوظائف الإدارية الحكومية. وأشارت المشاركات أيضاً إلى وجود تفاوت في الأجور بين الجنسين عبر القطاعات.

وتُجبر النساء بسبب الوضع الاقتصادي وتزايد تكاليف المعيشة على العمل في الوظائف ذات الأجور المتدنية وتتمتع بحماية وظيفية أقل، مثل عملهنّ في المصانع أو في الفلاحة. وتخضع النساء أيضاً لقوانين غير متكافئة فيما يتعلق

بالميراث وملكية الأراضي، مما يحدّ من قدرتها على اكتساب الثروة أو الاستقلال المالي أو القدرة على تمويل حملة سياسية.

"عندما علم المشغل أنني متزوجة ولدي أطفال، رفض توظيفي".

شهادة امرأة من مجموعة تركيز تضم نساء سنّهن دون من 35 سنة بسوسة

ويتفاقم هذا التهميش بالنسبة للنساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية. إن تقديم الخدمات الأساسية يعدّ أقلّ توقراً بالنسبة للمرأة الريفية، كما أن صعوبة النفاذ إلى وسائل النقل يجعل العثور على العمل والتنقل إليه أكثر صعوبة وخطورة. تشكل النساء غالبية القوى العاملة الريفية ويواجهن ظروفاً يطغى عليها الاستغلال، لا سيما في قطاع الفلاحة الذي يشكل 17٪ من مواطن عمل المرأة الريفية. كما أن النساء الريفيات أكثر عرضة للاستبعاد من الضمان الاجتماعي وإجازة الأمومة.²⁰

"تتعرض حياة المرأة الريفية باستمرار للخطر".

شهادة امرأة من مجموعة تركيز تضم نساء يبلغن 35 عاماً أو أكثر في الكاف

على الرغم من تحسن الإطار القانوني لمشاركة المرأة في الحياة العامة، أشارت النساء في مجموعات التركيز استمرار تبعية المرأة، وعدم المساواة في النفاذ الاجتماعي إلى الأماكن العامة، وتهميشها على الصعيدين الاقتصادي والجهوي باعتبارها عوامل حدّت من مشاركتها الكاملة في الحياة الاجتماعية والسياسية. كما نددن بتفتيش وباء العنف ضد المرأة في الأماكن العامة والخاصة. يوصي مركز كارتر بتخصيص الموارد اللازمة للتطبيق الكامل لقانون القضاء على العنف ضد المرأة واستخدام نهج شمولي لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتمنّعها بحقوقها.

مشاركة النساء في التسجيل للانتخابات

يجب أن تكون إجراءات تسجيل الناخبين في المتناول حتى يكون حقّ الانتخاب شاملاً للجميع قولا وفعلا، ولا بدّ من تذليل الصعاب التي قد تواجه الفئات المهمّشة ومن بينها النساء²¹. تمثّل الحملات واسعة النطاق لتسجيل الناخبين الذين استوفوا الشروط أولى لا غنى عنها لضمان نسب انتخاب عالية، وهذا عماد كلّ ديمقراطية شرعية. ذلك أنّ حملات التوعية الشاملة حول إجراءات تسجيل الناخبين المسخّرة للانتخابات عامّة وللريفات بوجه خاص ضرورية لتعزيز مشاركتهم، عسى أن يعوّضن ذلك عن ضعف نصيبهنّ من النفاذ إلى المعلومة²².

برزت الفوارق في التسجيل للانتخابات بين الجنسين في تونس سنة 2011، ولعلّ ذلك ما حدّث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على تعزيز الجهود المتعلقة بتسجيل النساء الريفيات اللاتي استوفين الشروط القانونية، سعياً إلى تقليص التفاوت قبيل انتخابات 2019. عززت الهيئة لهذا الغرض صفوف أعضائها بالعنصر النسائي وسخّرت وحدات تسجيل متنقلة وتركت للمنسّقين الجهويين حرية وضع خطط التسجيل على نحو يتماشى مع مناطقهم. وهذا ما تفسّر به الهيئة التركيز على المدارس والمصانع والأسواق والحملات المتنقلة إلى منازل المواطنين، كلّ حسب ما تقتضي جهته. وقد

²⁰ بيان صحفي: تقدم ملحوظ في تطور حقوق المرأة التونسية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة: الدول العربية، 28 مارس 2019. <https://arabstates.unwomen.org/en/news/stories/2019/3/press-release-significant-progress-for-the-tunisian-women>

²¹ الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25؛ الاتحاد الإفريقي، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الفصل 2؛ توصية اتفاقية سيداو العامة عدد 23، الفقرة 20 قسم أ.

²² توصية اتفاقية سيداو العامة عدد 23، الفقرة 20 قسم أ؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة، التوصية العامة، فقرة 11.

كُلّلت جهود الهيئة بالتّجّاح، إذ تقلّص الفارق بارتفاع نسبة التّأخبات المسجّلات إلى 49 بالمائة من مجموع التّأخبيين المسجّلين، من جهة، وتراجعت نسبة الناخبات غير المسجّلات المستوفيات للشّروط من 42 بالمائة إلى 22 بالمائة فُيبل انتخابات 2019، من جهة أخرى.

أشارت النساء في مجموعات التركيز إلى ندرة العوائق التّقنيّة التي واجهتهنّ عامّة، إلّا أنّهنّ أشرن إلى الحاجة إلى مزيد التوعية بإجراءات التسجيل والانتخاب، لاسيّما في صفوف المُسنّات. وأبدت الحاضرات في مجموعات التّركيز وعا بحقوقهنّ وواجباتهنّ بوصفهنّ مواطنات تونسيّات، وذلك ما دفعهنّ إلى التسجيل في الانتخابات. وقد تبيّن بعد التّحريض والتّدقيق أنّ عزوف بعض النساء عن التسجيل لا يعود إلى نقص فرص التسجيل، وإنّما إلى اعتقادهنّ الراسخ بأنّ أصواتهنّ ستذهب هباء.

دوافع التسجيل: ذكرت الغالبية العظمى من النساء المسجّلات الحاضرات في مجموعات التّركيز أنّ الرغبة في ممارسة حقوقهنّ والإيفاء بواجباتهنّ بوصفهنّ مواطنات تونسيّات كانت الدافع الذي حثّهنّ على التسجيل في الانتخابات. كانت غايتهنّ الجهر بأصواتهنّ وتأكيد أهمية الدور الذي يضطلعن به. قالت معظمهنّ، إذ يروين حكاياتهنّ مع تجربة التسجيل للانتخابات، أنّ الحماس ملأ نفوسهنّ بمجرد التفكير في التسجيل وما يتبع ذلك من ممارسة لحقهنّ في الانتخاب.

"إنّه لأمر جليل، إذ سيسمح لي ذلك بالإسهام برأيي والاختيار بنفسني دون وصاية. صوتي قادر على إحداث تغيير، أو من بأن صوتي كفيل بتغيير الوضع"

إحدى المشاركات في مجموعة تركيز تضم نساء سنّهنّ دون 35 سنة في مدين

وبشكل عام، أفادت النساء المسجّلات أنّ الإجراءات لم تكن عصيّة على الفهم نظرا لئسر التّفاد إلى المعلومة حول كيفية التسجيل. فقد توقّرت المعلومات في وسائل الاعلام ووسائل التواصل التّقليدية والحديثة على حدّ السواء، إضافة إلى الملصقات الإشهارية في الأماكن العامّة. لقد لمس في إجراءات التسجيل بساطة وسرعة قد يعود الفضل فيهما إلى كثافة انتشار أعوان الهيئة في المساحات العامّة. وقد يسّر ذلك التسجيل العفوي، فبلغت نسبة النساء المسجّلات حديثا عن طريق أعوان الهيئة المتنقلين 85 بالمائة.

لم تشر الحاضرات إلى وجود مشاكل تقنيّة كثيرة، وذكرت اثنتان من المسجّلات حديثا أنّهما تفاجأتا بوجود اسميهما في قائمة الناخبيين المسجّلين أو تسجيلهنّ في مراكز اقتراع لا تتماشى مع عناوين بيوتهنّ، لكنّهما تمكّنتا من استدراك هذه الأخطاء بلا مشقّة. صرّحت الهيئة من جهتها بتلقّي شكايات 10 مواطنين فقط حول إجراءات التسجيل²³.

الصعوبات: تطرّقت الحاضرات في مجموعات التّركيز إلى عدد من العقبات التي طالت عملية التسجيل وتعلّقت أساسا بالتّحافاة الانتخابية. وقد كشفت التّقاشات عن عدد من الملاحظات الكفيلة بتحسين الإجراءات:

²³ مركز كارتر، "الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تونس لسنة 2019، 2020، ص 7.

- كان الإلمام بالإجراءات وسهولة النفاذ إلى المعلومة من العناصر التي شهدت تفاوتاً بين الناخبات اليافعات وبين الأكبر سناً، إذ كانت الحاضرات دون سنّ الخامسة والثلاثين أقدر على توضيح سبل الحصول على المعلومات.
- تعذّر على قلة من النساء غير المسجّلات الاطلاع على بلاغ الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات حول آجال التسجيل. أكّدت نساء كثيرات أنّهنّ كنّ يعتزمن التسجيل لكنهنّ تخلّفن عنه دون قصد، وأجمعت الحاضرات على أن آجال التسجيل كانت قصيرة للغاية.
- كشفت النساء المسجّلات وغير المسجّلات على حدّ سواء عن صعوبة التمييز بين التسجيل والانتخاب، إذ غالباً ما خلطن بين الأمرين. والأسوأ من ذلك أنّهنّ حسبن أنّه بمقدورهن الانتخاب عبر الإرساليات القصيرة باستعمال أرقام بطاقات التعريف الوطنيّة ورموز "يو أس آس أي دي" الهاتفية (USSID code). بل وزعمت بعضهن أنّهن سجّلن أنفسهنّ وفق هذه الطريقة، بيد أن هذا النظام وُضع لإطلاع الناخبين على مراكز اقتراعهم²⁴ فحسب.
- كان لجميع المشاركات في مجموعات التّركيز بطاقات تعريف وطنيّة في مرحلة ما، لكنّ بعضهنّ أضعنها أو غيرن محلّ الإقامة، الأمر الذي استوجب تجديدها. إلا أن النساء المشاركات في مجموعات التّركيز في قفصة ومدنين والكاف أفدن بأنّهنّ لا يحملن بطاقاتهنّ إلا عند التنقّل لمسافات طويلة، ولذلك لن تثمر جهود الهيئة في التسجيل العفوي في الفضاءات العامّة معهنّ إلا إذا أقيعن بالعودة إلى أعوان التسجيل مرفقات ببطاقتهن.
- الامتناع عن التسجيل: قالت النساء غير المسجّلات المشاركات في مجموعات التّركيز أنّه قد سبق أن توقّرت لهنّ فرص للتسجيل، وأنّهنّ صادفن أعوان الهيئة حيثما ذهبن، ولقد دُعيت الكثيرات منهنّ إلى التسجيل فأبين. كان لغير المسجّلات جميعهنّ، باستثناء النساء من مدنين اللاتي تجاوزن الخامسة والثلاثين من العمر، أقارب أو أصدقاء أو جيران أو زملاء سبق لهم التسجيل و/أو الانتخاب. وقد أقرّ السواد الأعظم من الحاضرات بأنّ النقاشات السياسية ليست غريبة عن مجتمعاتهنّ أو حتّى بيوتهنّ.
- انقسمت النساء غير المسجّلات إلى فئتين، وعبرت أغلب المشاركات عن خيبة أملهنّ في الساسة والسياسة، الأمر الذي جرّد حسب قولهنّ التسجيل للانتخاب من كلّ جدوى. وقالت النسوة أنّهن قطعن كلّ أمل إذ لم ترين تقدّماً ولا تغييراً، فأنّى لأصواتهنّ أن تغيّر شيئاً. وقال شقّ منهنّ بصريح العبارة أنّ الأحزاب والمترشّحين غير جديرين بأصواتهنّ وأنّ هؤلاء عجزوا عن الطّفّر بثقتهنّ.

²⁴ كانت هذه المنظومة قائماً فعلياً للتحقق من مركز الاقتراع الخاصة بكل ناخب.

"لم أشعر برغبة في التسجيل، إذ غابت الإنجازات وتُكثرت العهود. لم نشهد تحسّنا منذ انتخابات 2011 و2014."

إحدى المشاركات الشابات من الكاف

بدا شق من النساء غير مكترث بالشأن السياسي فلم يكن عزوفهن عن الانتخاب ناتجا عن موقف سياسي، وقد أكّدت عدم اهتمامهن بالتسجيل وأن ذلك لم يخطر ببالهن قط. وشدّدت النساء أيضا على غياب الحافز الخارجي، ذاكرات أن لا أحد حاول حثهن على التسجيل أو إقناعهنّ بجدواهن. جاءت هذه التصريحات من أفواه مشاركات بين سن 18 و35، إلا أن ذلك لم يمنع بعضهنّ من التشديد على أهمية التسجيل وتبليغ أصواتهنّ. وقد وظّفن في ذلك معجما من المصطلحات الحقوقية مثل نظيرتهنّ المسجّلات، رغم عدم إحاطتهنّ بسبل تجسيد تلك القيم في سلوكهنّ المواطني.

تقلص ما كان من الفوارق بين الجنسين في تسجيل الناخبين بعد أن كان جليا في انتخابات 2011 بفضل جهود الهيئة العليا المستقلة للانتخابات استعدادا لانتخابات 2019، وما كان فيها من سعي دؤوب لتسجيل النساء الريفيات المستوفيات للشروط. وقد أتت الجهود أكلها، إذ تشكّل النساء اليوم 49 بالمائة من جمهور الناخبين، وانخفضت نسبة النساء المستوفيات للشروط غير المسجّلات من 42 إلى 22 بالمائة، وذلك قبل انتخابات 2019. بيد أن خيبة الأمل في النظام السياسي وغياب مشاغلهنّ عن حُطَب الساسة لا يكادان يغيبان عن أفواه غير المسجّلات. وفي هذا الإطار يوصي مركز "كارتر" الأطراف المعنية بتدعيم حضور المرأة في المسار الديمقراطي وذلك بنشر الوعي المواطني. ويوجّه المركز توصياته إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالتعاون مع وزارة الداخلية لوضع خطة شاملة للوصول إلى النساء غير الحاملات لبطاقات تعريف وطنية.

مشاركة المرأة في التصويت ويوم الانتخابات

تشدّد المعايير الدولية والإقليمية على الحق في الانتخاب، والإرادة الحرة لاختيار المرشحين، وسرية الاقتراع. ومن الجوانب التي تكتسي أهمية بالغة كذلك توعية المواطنين بالمسائل المدنية والانتخابية، وإطلاعهم على هوية المترشحين والبرامج الانتخابية حتى يلمّوا بجوانب العملية الانتخابية برمتها ويمارسوا حقهم في الانتخاب²⁵.

اعتبرت النساء المشاركات في مجموعات التركيز أن عملية التصويت كانت سهلة الفهم والمنال. لكنهنّ أشرن إلى عقبتين تقنيتين، هما بعد المسافة عن مراكز الاقتراع والإرباك الذي سببته الانتخابات التشريعية. واستنادا إلى مصادر ثانوية وعدد من المقابلات، صنّفت النساء كذلك العنف الانتخابي كعقبة حالت دون مشاركتهنّ.

وعلى نطاق أوسع، أشارت مجموعات التركيز إلى التدني الشديد لمستوى الثقة بين المواطنين وبين النخب والمؤسسات السياسية. وأعربت النساء عن امتعاضهن الشديد من تدني مستوى عيشهن وتردي وضع مجتمعاتهن المحلية وحال البلاد بوجه عام. وقد أجمعت المشاركات على أن الوضع السياسي والاقتصادي قد تدهور منذ سنة 2011. وعلى الرغم من ذلك، أعربت معظم النساء عن استعدادهن للمشاركة في الحياة السياسية مستقبلا إن لاحظن حدوث تغييرات فعلية.

دوافع المشاركة: ذكرت الناخبات المسجّلات المنتسبات إلى مجموعات التركيز ممّن شاركن في انتخابات سنة 2019 أن الدوافع التي حفّزتهن على المشاركة متماثلة. ومن بين الدوافع التي أتت على ذكرها اعتبارهن الانتخاب حقا وواجبا

²⁵ الأمم المتحدة. التوصية العامة للجنة الحقوق المدنية والسياسية، التعليق 25، الفقرة 11.

وطنيا ووسيلة لتكريس انتمائهن المواطني إلى تونس. لكنّ مشاركات أخريات ذكرن أن دافعهن للانتخاب كان رغبتهن في الدفاع عن قضية تؤمنّ بها، سواء كان ذلك لدرء فوز حركة النهضة أو لضمان عدم سرقة النخب السياسية لأصواتهم.

"أنا أنتخب، إذن فأنا موجودة"

شهادة امرأة مشاركة في مجموعات التركيز التي ضمّت مشاركين سنهم 35 أو أكثر في مدينين

"عندما يصوت الناخب فهو يدرك قيمته الشخصية وانتماءه إلى المجتمع."

شهادة امرأة مشاركة في مجموعات التركيز التي ضمت مشاركين سنهم 35 أو أكثر في قفصة

يوم الانتخاب: كان للسواد الأعظم من المشاركات اللاتي انتخبن قُدْرٌ قليل من الخبرة بشأن يوم الانتخاب وكن راضيات عن تنظيم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لعملية الانتخاب. كان بمقدورهن العثور على مراكز اقتراعهن بيسر، وقد استعمل معظمهن الهواتف المحمولة لإرسال إرسالية قصيرة ورمز "يو أس أي دي" (USSID code) لتلقي رسالة نصية تحدد مركز اقتراعهن. ويثبت ذلك أن حملات التوعية والتثقيف حول العملية الانتخابية قد أحرزت نجاحا منقطع النظير. صار بمقدور الغالبية العظمى من المشاركات الانتخاب بسرعة ويُسر وشعرن بأنهن كنّ قادرات على مدّ يد المساعدة للمشرّفين على الانتخابات لو طُلب منهن ذلك. وقد شدّدن في المقابل على أن عدد ملاحظي منظمات المجتمع المدني قد تراجع كثيرا مقارنة بالانتخابات السابقة، ذكرات أنه لم يحضر من الملاحظين سوى أعوان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئات الفرعية.

ورغم أن التجربة كانت سهلة في معظم جوانبها، فقد تخللتها بضع عقبات تقنية أتت على ذكرها النساء:

- شعرت بعض النساء بالارتباك إزاء العدد الهائل من الخيارات المطروحة في الانتخابات البرلمانية وأعرين عن حيرتهنّ إزاء كيفية الحصول على معطيات إضافية حول المترشحين. ولما كان عدد الأحزاب الواردة في ورقة الاقتراع كبيرا، استبدّت بهنّ الحيرة واستعصى عليهنّ قراءة ما فيها، وهو أمر رأينه مكبّلا لقدرة الناخبين الأكبر سنا على التصويت.
- كانت المسافة بين مراكز الاقتراع ومقرات سكنى الناخبات كذلك عائقا لبعض الناخبات. وبالنسبة إلى الطالبات اللواتي تقطنّ بالعاصمة بعيدا عن مُدنهن وقُراهن، فقد تعدّر عليهن العودة إليها يوم الانتخابات فلم تشاركن في التصويت. أما الناخبات القاطنات بالأرياف، فقد ذكرن أن مراكز الاقتراع المتوفرة في مناطقهنّ كانت شديدة البعد عن منازلهنّ. فقد افتقرن إلى وسائل النقل ولم يجدن الوقت الكافي للسفر بسبب الأعباء العائلية ورعايتهن لأطفالهن.

العنف والإكراه والإقصاء: استنادا إلى استطلاع للرأي أجري فُيئِل الانتخابات، أعرب 57% من النساء اللاتي شملهن الاستطلاع عن انشغالهن العميق حيال العنف الانتخابي، فيما أعرب 17% منهن عن انشغالهن بالموضوع إلى حدّ ما²⁶. ورغم أنّ النساء المشاركات في مجموعات التركيز كنّ متردّات في الإفصاح عن حالات العنف المسلّط على المرأة خلال الانتخابات أو عن الضغوط العائلية الممارسة عليهنّ، فإنهن لمّحن إلى علمهنّ جميعهنّ بوقوع المشاركة السياسية

²⁶ Center for Insights in Survey Research, International Republic Institute, "Data: Tunisians Pessimistic About Electoral Process", 28 March 2019. https://www.iri.org/sites/default/files/wysiwyg/final_012019_iri_tunisia_poll.pdf

للنساء وتصويتهنّ تحت طائلة التأثير الذكوري والعائلي. وقد لاحظنا ذلك على وجه الخصوص في مجموعات التّركيز التي ضمّت نساء يفوق سنّهن 35 سنة.

تابع 'المركز التونسي المتوسطي' TU-MED (إحدى منظمات المجتمع المدني التونسية) التجارب التي خاضتها النساء الفاطنات بالأرياف في سبع دوائر انتخابية، وذلك خلال الحملة ويوم الانتخاب²⁷. لاحظ المركز وجود 365 حالة لنساء أُجبرن أو أُكرهن على الانتخاب بطريقة معيّنة عبر حجز بطاقة التعريف أو شراء الأصوات أو التهيب. لاحظ المركز كذلك وجود ثلاث حالات لنساء تعرضن للمضايقة والتهيب جرّاء مشاركتهنّ في إحدى فعاليات الحملة الانتخابية. تبيّن للمركز أيضا أن معظم الحملات الانتخابية لم تستهدف النساء، من ذلك أن عددا من الأحزاب نظّمت فعاليات في أماكن غير مهيأة لاستقبال النساء على غرار المقاهي، أو جاب أنصارها الشوارع للحديث مع الرجال دوناً عن النساء. وفي الفعاليات الانتخابية التي حضرتها النساء لاحظن إعراض أعضاء الحملة عن تقديم المواد الانتخابية لهن. أفاد المركز كذلك أن اهتمام الحملات الانتخابية انصبّ على المناطق الحضرية أساسا، وهي مناطق يتعدّد على النساء الريفيات بلوغها غالبا²⁸. ولذلك لم تتوفّر للنساء عموما وللمرأة الريفية على وجه الخصوص فرصة الاطّلاع على برامج الأحزاب والمرشحين وتقييمها.

أسباب العزوف عن الانتخاب: امتنع البعض عن المشاركة في الانتخابات بسبب خيبة أملهن جرّاء عدم إحراز تقدم في البلاد منذ الثورة ومكابدتهن لشظف العيش، إذ لا فائدة تُرجى من الانتخابات في نظرهن. لقد تبدّدت ثقتهن في قدرة النظام على تلبية حاجاتهن مرّات ومرّات.

"سنة 2014 كانت ثقتي في الفاعلين السياسيين مدّنية ومع هذا شاركت في الانتخابات. تلاشت ثقتي سنة 2019

وهاهي الأمور تسوء. إن لم تتحسن الأوضاع سنة 2024 فلن أنتخب."

شهادة امرأة من مجموعة تركيز ضمّت مشاركات سنّهن 35 عاما أو أكثر في الكاف

"سواء أانتخبنا أم لم ننتخب فستبقى الأمور على حالها."

شهادة امرأة من مجموعة تركيز ضمّت مشاركات سنّهن 35 عاما أو أكثر في مدينين.

على غرار المشاركات في مجموعات التّركيز اللواتي رفضن التسجيل، قالت معظم المشاركات اللاتي لم يصوّتن أن أصدقاءهن وأفراد أسرهن اللاتي انتخبن كُنّ شاهدات على حصول مناقشات سياسية في مجتمعاتهن. لكنّ طائفة واسعة من الممتنعات عن المشاركة في الانتخابات أعربت مع ذلك عن عدم اكتراثها للانتخابات. إلا أنّ عزوفهنّ لم يكن نتيجة لموقف أو خيار سياسي صريح بل لغياب الحوافز الخارجية، فلو وجدن من يحثّهنّ على الانتخاب لفعّلن، لكن ذلك لم يحدث ولم يشعرن بالرغبة في الانتخاب.

²⁷ الأنشطة الانتخابية التي أجريت تحت إشراف المركز التونسي المتوسطي في قفصة وسيدي بوزيد وجندوبة والقصرين وتوزر وقبلي.

²⁸ المركز التونسي المتوسطي، التقرير الأولي حول مراقبة الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية، 2019؛ التقرير الأولي حول مراقبة الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، 2019؛ التقرير الأولي حول مراقبة الانتخابات التشريعية، 2019.

وعبرت الكثير من المشاركات في مجموعات التركيز اللواتي لم ينتخين عن أسفهن لتخلفهن عن التصويت للمرشح قيس سعيد. وبدا أن هذا الأسف قد نبع من شعور معظمهن بالحرمان من المشاركة في احتفالات فوزه. وقُلن إنهن تمثين لو كان بمقدورهن المشاركة في الانتخابات الرئاسية واعتبرن عزوفهن ضربا من ضروب الإقصاء الاجتماعي.

"يوم الانتخاب كان بمثابة العرس! وكان مصدر فخر لنا نحن التونسيين"

امرأة شاركت في مجموعة تركيز ضمت شبابة من تونس العاصمة

العلاقة مع النخب والمؤسسات السياسية: انعقدت جلسات مجموعات التركيز في شهر جانفي في خضم الأزمة السياسية الناتجة عن مسار تشكيل الحكومة المحفوف بالمصاعب²⁹. عقب مرور أشهر من المفاوضات، أخفق رئيس الحكومة المكلف من حركة النهضة في نيل ثقة البرلمان يوم 10 جانفي. كلف الرئيس يوم 20 جانفي رئيس حكومة جديدا هو الياس الفخاخ، الذي نجح في تشكيل تحالف حاكم مؤلف من عشرة أحزاب. ولما كان شبح حل البرلمان وتنظيم انتخابات مبكرة مخيما على المشهد السياسي، نالت حكومة الفخاخ في نهاية المطاف ثقة البرلمان يوم 26 فيفري، أي بعد انقضاء خمسة أشهر على تاريخ إجراء الانتخابات.

هيمن الشعور بالإحباط الناجم عن الصراعات الداخلية والركود الاقتصادي وبقاء الأمور على حالها على مناقشات مجموعات التركيز ومردّد هذا الإحباط إخفاق الدولة في توزيع مكاسب الثروة وتدهور حياة التونسيين اليومية منذ سنة 2011. وهو ما فاقم الشعور بخيبة الأمل والغضب لدى المشاركات حيال النخب والمؤسسات السياسية.

كان الشغل الشاغل للمشاركات في مجموعات التركيز العشرين قضية البطالة، ويشمل ذلك البطالة الطويلة الأمد والبطالة المزمنة وبطالة الشبان أصحاب الشهادات الجامعية وغيرهم. أشار المشاركون إلى أن المحاباة هي السبيل الوحيد للحصول على عمل، الأمر الذي يجبر المرأة بوجه خاص على الموافقة على العمل في وظائف متدنية الأجور خارج نطاق اختصاصها الأصلي جزاء ضعف انخراطها في شبكات المجتمع.

وما يجعل الوضع أكثر تعقيدا الارتفاع المستمر في كلفة العيش وفي نسبة التضخم. وقد أشارت النساء إلى الصعوبات التي يواجهنها في اقتناء حاجاتهن الأساسية. والأدهى من ذلك أن الطبقة الوسطى ذاتها باتت هي أيضا مهددة الآن بانعدام الأمن الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، فإن عدم كفاية سبل الاستفادة من الخدمات الأساسية يؤثر في الحياة اليومية لكافة المشاركات في مجموعات التركيز دون استثناء. وذكرت المشاركات أنهن يضطررن للسفر على طرقات تفقر إلى الصيانة والبنية التحتية اللازمين وعلى متن وسائل نقل قليلة العدد لا تفي بالغرض ولا تلبى الاحتياجات. وأشرن كذلك إلى أن التزويد بالكهرباء والماء غير منتظم وذو كلفة عالية، وتندمّن من حالة المستشفيات التي تفقر إلى الصيانة وإلى طواقم العمل الكافية ونادرا ما تتوفّر فيها الأدوية. وتشدّد المشاركات القاطنات بالمناطق الريفية أو النائية على أن هذه الوضعية المزرية تتفاقم في قرأهن.

العلاقة بين الناخبين والمرشحين والأحزاب السياسية: ذكرت النساء في مجموعات التركيز أنهن لم يشاركن في الحملات الانتخابية إلا بقلة أو أعرضن عنها كليا. وقد اكتفى القائمون بالحملات الانتخابية الذين قابلوهن في الشوارع أو أمام

²⁹ انعقدت اجتماعات مجموعات النقاش في الفترة الفاصلة بين 4 و9 جانفي بالكاف وتونس العاصمة وسوسة، وبين 18 و22 جانفي بقفصة ومدنين.

منازلهن بمدّهن بالمطويات. ولهذا كانت معلومات المشاركات حول مضمون الحملات الانتخابية ضبابية، وتعدّر على معظمهنّ ذكر بعض المعطيات المخصوصة عن أي حملة.

"يطرق الرجال والنساء أبواب المواطنين لكنهم لا يفلحون في إقناعهم بشيء، فهم غير مؤهلين تأهيلا كافيا يسمح لهم بالرد على أسئلتنا".

شهادة امرأة في إحدى مجموعات التّركيز الشبابية بمدينة الكاف

تري النساء أنه لم يكن هناك اختلاف كبير بين الحملات الانتخابية والمرشحين من حيث السياسات والبرامج الانتخابية. وقد اكتفى المرشحون والقائمون بالحملات الانتخابية بتقديم وعود كبيرة. شعرت النساء أن الأحزاب السياسية خدعن بسبب تقديم المرشحين لوعود كثيرة خلال الحملة وإخفاقهم في تحقيقها على أرض الواقع. لاحظت المشاركات كذلك أن ذلك ينطبق على الوعود المتعلقة بقضايا المرأة تحديدا.

"لا ثقة لنا في أحد، لقد تخلى الجميع عن النساء. إنهم لا يحركون ساكنا. إنهم يتحدثون عن تلك القضايا ويعلمون عنها الكثير. لكنهم عاجزون على اتخاذ أي إجراء".

شهادة امرأة من مجموعة تركيز بمدينة الكاف
تضم نساء يبلغن 35 عاما أو أكثر

ونتيجة لذلك، تحدثت النساء بغضب عن الأحزاب السياسية. فإنّ الأحزاب في نظرهنّ فاسدة عديمة الكفاءة وقائمة على الزبونية. اتهمت النساء السياسيين وأعضاء الأحزاب بالتكالب على السلطة وبعدم الاهتمام مطلقا بالمرفق العام. وأشرن إلى أن الناس ينضمّون إلى الأحزاب لسبب وحيد هو اعتقادهم أن الأحزاب ستنفّذ وعودها لهم بتشغيلهم، وأنّ القرب منها قد يساعد في تحسين أوضاعهم الشخصية. استندت المشاركات كذلك إلى اعتبارات أخلاقية لتقييم الأشخاص المنتمين إلى الأحزاب، واعتبرن أنه لا ينتمي إليها إلا من كان "غير سوي". وحتى من تكون نواياهم سليمة في البداية، فإنه سرعان ما يقلب ظهر المجرّ فتختفي الرغبة في خدمة الصالح العام وتنبوّأ مصالحوه موقع الصدارة.

"يريدون من الناس أن ينتخبوهم. ولكن لأيّ غاية؟ يريدون تحقيق مصالحهم الخاصة. يزعمون على الدوام أنهم سيعملون لأجل الصالح العام، ولكن بمجرد فوزهم يفضلون مصالحهم على مصالح الناس".
امرأة من مجموعة تركيز بمدينة قفصة سنّ المشاركات فيها 35 سنة أو أكثر.

ولذلك قيّمت النساء الانتخابات استنادا إلى اعتبارات الصلاح الأخلاقي والأمانة عوضا عن جودة البرامج السياسية. ورغم أن المناظرات التشريعية لم تؤثّر إطلاقا في خياراتهم الانتخابية، فإن المناظرة الرئاسية الثانية كانت عاملا حاسما في تأييد قيس سعيد. وقد اعتبرت أن أداء سعيد كان باهرا ورسالته واضحة إضافة إلى كونه نزيها وأهلا للثقة.

المواقف حيال البرلمان: بدت مواقف النساء المشاركات في مجموعات التّركيز إزاء نواب مجلس الشعب والبرلمان ذاته كامتداد لرأيهنّ في الأحزاب السياسية. ومثلما أسلفنا آنفا، تشعر المشاركات بالخذلان جرّاء تخلف المرشحين الذين يقدمون وعودا كبيرة عن الوفاء بها. وتندمّر النساء في المناطق المهمّشة والريفية من تناسي ممثلين لمنطقهم وتقصيرهم

في الدفاع عن ناخبهم وتركيزهم على النفوذ الشخصي بمجرد مغادرتهم إلى العاصمة. وقد حملت المشاركات البرلمان مسؤولية عجز البلاد عن تحقيق التقدم المنشود وأُشِرْنَ إلى أنهن ضعن ذرعا بوجوه الفشل التي تكسب الانتخابات في كل مرة وتكرّر وعودها الزائفة. اعتبرت المشاركات أن البرلمان مؤسسة ينخرها الفساد وعاجزة عن أداء الدور المنوط بعهدتها، لاسيما في خضم مسار تشكيل الحكومة الذي طال أكثر من اللزوم وبات عاملا من عوامل الإحباط.

الموقف إزاء مكتب الرئيس: كان الرئيس قيس سعيد الشخصية السياسية الوحيدة التي نالت استحسان النساء في مجموعة النقاش. ولعلّ ما جعله مقارعا شرسا لكل ما يمثّله المشهد السياسي من رداءة في نظر التونسيين، هو إعراضه عن الانتماء الحزبي، وما عُرف عنه من مقاومة للفساد، والتأييد الواسع الذي حظي به من طرف طيف كبير من الشباب التونسيين. ظل سعيد الشخصية الوحيدة التي اطمأنت إليها المشاركات ووثقت في قدرتها على تحسين الأوضاع في تونس، إلا أنّ مشاركات من منطقة واحدة لم يشاطرنهّن الرأي وساندن مرشحا آخر³⁰. وقد ذكرت النساء بوجه عام أنهن يعلّمن علم اليقين أن سعيد لن يخيب آمالهنّ وأنهنّ البرلمان بالوقوف سداً منيعاً أمام رغبة سعيد في التغيير.

"أثق في الرئيس... لو تركوه [البرلمان] يعمل"
امرأة من مجموعة التركيز الشبابية في تونس

الحنين إلى مؤسسات ما قبل الثورة: ذكرت النساء المشاركات في مجموعات التركيز بشكل عام أن الانتخابات التشريعية تكتسي أكثر أهمية من غيرها بالنظر إلى الصلاحيات الكبيرة التي يمنحها الدستور للبرلمان مقارنة بالرئيس. لكن معظم المشاركات أشرن كذلك إلى أنّ الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 كانت مهمة أكثر من الانتخابات التشريعية. ورغم ما يبدو من تناقض في حديثهنّ، فإن موقفهنّ هذا ينبع من شعورهنّ بأن صعود قيس سعيد ييشّر بحدوث تغييرات جذرية في المشهد السياسي التونسي على الرغم من محدودية صلاحياته. ينطوي هذه التصوّر على قدر من الحنين إلى التنظيم السياسي والإداري الذي كان سائداً في فترة ما قبل الثورة لما كانت السلطات جُلّها بيد الرئيس.

وعلى الرغم من هذه القطيعة بين النخب السياسية والناخبين، فقد أعربت الغالبية العظمى من النساء المسجلات وغير المسجلات عن رغبتها في مواصلة المشاركة في المسار الديمقراطي مستقبلا في حال تمكّنت الدولة من إجراء تغييرات فعلية. لذا، فإن تعزيز النساء لمشاركتهنّ الفعالة في الحياة السياسية رهْنُ بقدرة الدولة على توثيق عُرى الثقة بين الدولة والشعب.

مشاركة النساء كمرشحات ومتطلعات للترشح

تقوم الانتخابات الديمقراطية على عدد من المقومات، لعلّ أهمها حق المرأة في المشاركة في الانتخابات والترشح لها على كافة مستويات الحكم، وفي أن تكون مُمثّلة على قدم المساواة مع الرجل في العملية الانتخابية، وفي المنافسة في

³⁰ كُتت النساء في قفصة مشاعر ودّية تجاه سعيد. إلا أن ثقتهم كانت أكبر في الصحفي المشهور الصافي سعيد الذي رشح نفسه للرئاسيات للمرة الثانية وظفر بعضوية برلمان 2019 ووصفه أهل المنطقة بـ "ابن قفصة".

الانتخابات على نحو يكفل لها تكافؤ الفرص³¹. وإن الأحزاب مُلزمة كذلك بالوفاء بالتزاماتها ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين سواء صلب نظمها الأساسية أو على صعيد التنفيذ وصلب هياكل صنع القرار³². وختاماً، يقرّ المجتمع الدولي بأن إزالة العقبات القانونية التي تحول دون مشاركة المرأة في العملية الانتخابية بصفقتها مرشحة لا تكفي لكفالة استفادتها من ذلك الحق. تبعاً لذلك، يتعيّن على الدول عند اتخاذها التدابير المناسبة لمجابهة التمييز المسلط على المرأة في الحياة السياسية³³، أن تقوم بما في وسعها لإزالة العقبات الموجودة على أرض الواقع والتي تمنع المرأة من المشاركة.

خلال المقابلات المعقدة، ذكرت النساء الكثير من العراقيل التي تقف حجر عثرة أمام ترشّهنّ وطموهنّ إلى الترشّح. ومن بين هذه العراقيل، الثغرات التي يتضمّنّها القانون الانتخابي، والطريقة التي تتدفّق بها الموارد وتمرّ بها السلطة عبر الأحزاب السياسية، والتمييز المسلط على النساء خلال الحملات الانتخابية، على غرار تنظيم فعاليات في أماكن غير مناسبة للنساء، وتعدّز وصولهنّ إلى وسائل الإعلام، واعتماد معايير مزدوجة في التعامل مع الجنسين، والعنف السياسي.

القانون الانتخابي والتنافس الأفقي: سلّطت نتائج الانتخابات البرلمانية الضوء على عدم كفاية التخصيص على التنافس بين الجنسين بوصفه إحدى الضمانات التي تكفل تمثيل المرأة. يقتضي التخصيص المتعلق بالتنافس تطبيق قاعدة التنافس العمودي (تناوب الجنسين على ترؤس القوائم الانتخابية) ولا يشترط تطبيق التنافس الأفقي، أي تساوي عدد النساء والرجال المترأسين للقوائم. نتيجة لذلك، لم تتجاوز نسبة القوائم الانتخابية التي ترأسها النساء سنة 2019 نسبة 14%، أي بتقدم طفيف مقارنة بنسبة 11% المحققة سنة 2014 ونسبة 7% المحققة سنة 2011. ينجرّ عن العدد الكبير للأحزاب السياسية التونسية واعتماد نظام القوائم تركيز كبير على ترتيب المرشحين في القوائم³⁴. وبسبب انخفاض عدد النساء المترأسات للقوائم، فإن تمثيلية المرأة تظل رهنا بفوز الأحزاب بأكثر من مقعد في كل دائرة.

أفضت الانتخابات التشريعية التي أُجريت سنة 2014 إلى تحقيق المرأة مكاسب برلمانية. ظفر حزبان رئيسيان بغالبية مقاعد مجلس نواب الشعب وهما نداء تونس (وهو حزب كبير مؤتمن على العلمانية تولى زعيمه المتوفى حديثاً رئاسة الجمهورية ما بين 2014 و2019) والنهضة. بلغت نسبة نواب النهضة والنداء مُجمعتين 72% من إجمالي عدد نواب البرلمان، وفاز كل حزب منهما بمقعدين على الأقلّ في 24 دائرة من جملة 33³⁵. بحلول سنة 2019 انهار حزب النداء وانقسم إلى عدة أحزاب صغيرة. أما النهضة، فقد شهدت صراعات داخلية وواجهت توبيخاً شديداً من عامة الناس لمشاركتها في الائتلاف الحاكم منذ عام 2011. نتيجة لذلك، تفرّق دعم الناخبين على مختلف الأحزاب التي تضاعف عددها تقريباً سنة 2019. أسهم ذلك في تراجع عدد الأحزاب التي فازت بأكثر من مقعد في كل دائرة تراجعاً كبيراً. تعتمد تونس كذلك قاعدة 'أكبر البقايا' لتحديد الفائز بالمقعد الأخير، الأمر الذي يزيد من عدد القوائم الفائزة بمقعد وحيد

³¹ الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 3 و25؛ الاتحاد الإفريقي، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة بإفريقيا، المادتان 2 و13؛ الأمم المتحدة، اتفاقية سيداو، التوصية العامة رقم 23، الفقرة 22؛ الاتحاد الإفريقي، المادة 1.

³² الأمم المتحدة، اتفاقية سيداو، المادة 7 (ج)؛ الأمم المتحدة، اتفاقية سيداو، التوصية العامة رقم 23، الفقرة 34.

³³ الأمم المتحدة، اتفاقية سيداو، المادة 7، التوصيات العامة رقم 23، الفقرتان 15 و22؛ الاتحاد الإفريقي، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة بإفريقيا، المادتان 1 و1 (د).

³⁴ إلى حد جوان 2020، كان هناك 221 حزباً سياسياً مسجلاً.

³⁵ بعد تشكيل الحكومة، ارتفعت نسبة حضور المرأة في البرلمان إلى 33%. بحلول عام 2019، شغلت النساء 35.9% من المقاعد.

ويلحق المزيد من الضرر بالنساء اللواتي نادرا ما يتزأسن القوائم³⁶. بهذا المعنى، تكون تمثيلية المرأة رهنا بتغيير المشهد السياسي التونسي. إذ ينجّر عن ذلك وجود حد أقصى لعدد النائبات في البرلمان واستبعاد النساء المنتميات إلى الأحزاب الصغيرة.

الأحزاب السياسية: إضافة إلى عدم تنصيب القانون الانتخابي على وجوب تطبيق مبدأ التناسف الأفقي، أشار عدد من نائبات مجلس نواب الشعب والناشطات الداخليات إلى أن الأحزاب السياسية هي العقبة الرئيسية التي تحول دون تعيين النساء رئيسات للقوائم الانتخابية ودون تعزيز ترشحهن بوجه عام. واستنادا إلى مقابلات أجريت مع عدد من الناشطات والمترشحات، فإن الأحزاب تحتكر جانبا مهما من عملية اختيار المرشحين وتفضّل الرجال على النساء عند تحديد المرشحين. وقد حمل صنّاع القرار في الكثير من الأحيان مسؤولية العدد الضعيف للنساء المترأسات للقوائم، لغلبة النزعة المحافظة في صفوف جمهور الناخبين وعدم قدرتهم على قبول النساء كمترشحات. إلا أنّ النساء اللواتي أجريت معهن المقابلة أصررن على أنّ الأحزاب السياسية ذاتها لا تقل نزعة ذكورية عن المجتمع، هذا إن لم تكن أكثر ذكورية منه.

تطرّقت النساء في مجموعات التّركيز أيضا إلى طغيان العقلية الذكورية في صفوف الرجال وفي المجتمع برمّته، الأمر الذي يشكّل عقبة تحول دون انخراط المرأة في الشأن السياسي. وقد أعربن عن استنكارهن مع ذلك لإعراض المرأة عن الانخراط في الحياة السياسية بوجه عام، وشدّدن على ضرورة تعزيز مشاركتها في الشأن السياسي وحضورها في البرلمان. وقد شدّدن على حقيقة أن النساء والرجال متساوون، وعلى ضرورة تجسّد ذلك في الحياة السياسية. وترى المشاركات أن النساء قادرات على فهم قضايا المرأة وشواغلها أكثر من الرجال، ولذلك فإنهن الأقدر على الدفاع عن حقوقها. وقد أعرب بعض النساء عن انشغالهن حيال افتقار بعض الأحزاب السياسية إلى الجديّة اللازمة في إشراك المرأة في نشاطاتها، مشيرات إلى أن تلك الأحزاب لا تشرك المرأة إيمانا بدورها وإنما امتثالا للنصوص القانونية التي تلزمها بذلك. والأدهى من ذلك أن بعض الأحزاب تختار نساء لا تتوفر فيهنّ الكفاءة. وعبرت النساء عن تحفظهنّ إزاء تولّي امرأة رئاسة البلاد، لكن استعصى عليهن الإفصاح عن سبب هذا التحفظ.

ضعف تمثيلية المرأة في الأحزاب السياسية: يهيمن الذكور على الأحزاب السياسية، فمن بين 221 حزبا سياسيا مسجلا في تونس، هناك ثلاثة أحزاب فحسب تقودها نساء (اثنتان منهن مرشحتان رئاسيتان)، وهنّ عبير موسى رئيسة الحزب الدستوري الحرّ، وسلمى اللومي رئيسة حزب الأمل، وألفة التراس رئيسة منظمة غير حكومية تقدمت بقوائم في انتخابات 2019.

تعدّ تمثيلية المرأة في الهياكل الحزبية المحلية والجهوية والوطنية في مختلف بلدان العالم متدنيّة. إضافة إلى ذلك، لاحظنا استنادا إلى المقابلات التي أجريناها أن المرأة لا تظفر داخل الأحزاب بمناصب قيادية تسمح لها بالإسهام في عملية صنع القرار، وإنما توكل إليها غالبا مهام إدارية محضة. استخدمت إحدى الناشطات السياسيات في توصيفها لوضع النساء في

³⁶ تقوم طريقة أكبر البقايا بتحديد عدد الأصوات المطلوبة للفوز بمقعد في دائرة انتخابية معينة. يُقسّم عدد الأصوات التي تحصل عليها القائمة على عدد المقاعد المتاحة، فنحصل على عدد صحيح وبقا. يتم تخصيص المقاعد المتبقية للقوائم التي لها أكبر باق.

الأحزاب استعارة "السقف الزجاجي" ³⁷ المعتمدة في الأدبيات التمييزية. إذ لا يُسمح للمرأة في حزبها بتولي المهام القيادية إلا نادراً، وتظلّ النساء غالباً قيادات من الصفّ الثاني.

تهميش دور المرأة في صنع القرار: تشير النساء اللاتي نجحن في تولّي مناصب سامية داخل الأحزاب السياسية إلى أنّ عدد الرجال القيايين يفوق عدد النساء القيايات بأشواط³⁷. لكنّ النساء اللاتي أُجريت معهنّ المقابلة يذكرن في المقابل أن المشكل أعمق من هذا، ذلك أنهنّ يكابدن صعوبات جمة في إيصال صوتهنّ. ذكرت عضوة لجنة مركزية في أحد الأحزاب أنه ما لم يتخذ الاجتماع شكل مائدة مستديرة يتناول فيها المجتمعون الكلمة واحداً تلو الآخر، فإنها سنُضطرّ إلى الصراخ في وجوه الجميع وإخراصهم. وقالت نائبة سابقة بمجلس نواب الشعب، كانت قد أسهمت في تأسيس حزب مرموق عقب الثورة، إنها كانت شاهدة على محاولات إقصاء من عدد لا يحصى من الرجال لنظيراتهم من النساء، إمّا بعدم الالتفات إليهنّ أثناء الحديث أو بالامتناع عن النظر إلى أي امرأة في قاعة الاجتماع.

"آه، أنت هنا إذن؟ يمكنك الحديث الآن"

عضوة بأحد الأحزاب تصف سلوك زملائها الذكور في اجتماع للجنة المركزية.

أخيراً، ذكرت النساء أن حضور الاجتماعات قد لا يكتسي في الكثير من الأحيان أي أهمية، لأنّ القرارات تُتخذ غالباً بشكل غير رسمي خارج أوقات العمل المعتادة، في المقاهي أو الحانات أو في منزل أحد السياسيين، الأمر الذي يقصي النساء اللاتي تقع على عاتقهنّ أعباء أسرية واللاتي يكون دخولهن إلى الكثير من الفضاءات العامّة محدوداً.

إجراءات الترشيح وفجوة المشروعية: تختلف إجراءات اختيار الأحزاب لمرشحيها للانتخابات ولا نجد المستوى ذاته من الالتزام بقواعد ترشيح مضبوطة. وقد أفصحت مجموعة من النائبات البرلمانيات والمرشحات والنساء الراغبات في الترشح، خلال مقابلات معمّقة أُجريت معهنّ، عن مواجهتها لهوة مشروعية بين المبادئ النظرية التي تدّعي الأحزاب تبنيها على صعيد المساواة بين الجنسين وبين ما هو موجود على أرض الواقع، وهذا بغض النظر عن قواعد الترشح المعتمدة. فلكي يُسمح لها بالترشح، يتعيّن على المرأة أن تثبت تفوّقها على الرجل تجربةً وفصاحةً ومصداقيةً.

"ينبغي أن نتفوّق على الرجل بأشواط... حتى يُسمح لنا بتولي المناصب العامّة"

قيادية بحزب

³⁷ تعليق المترجم: هي باللسان الانجليزي "glass ceiling"، أي الحاجز اللامرئي الذي يمنع النساء من الارتقاء في سلم الوظائف والمناصب بوجه عام على سبيل المثال، يضم المجلس الوطني لحركة الشعب أربع نساء فقط من أصل 250 عضواً. أما في التيار الديمقراطي، فهناك امرأتان فقط من جملة 19 شخصاً في المكتب السياسي وامرأة فقط من جملة ثمانية أعضاء في المكتب التنفيذي. لم يتجاوز مجلس شورى النهضة المتكون من 150 عضواً أكثر من 20% من النساء. تحاول عضوات حركة النهضة تمرير حصة 30% للنساء في مجلس الشورى منذ عام 2013 لكنهن لم يستطعن قط الحصول على الدعم الكافي.

"حيثما حلّ الرجل لا يطالبه الناس بإثبات كفاءته، أما المرأة، فهي في نظرهم فاقدة للكفاءة حتى تثبت العكس"
نائبة بمجلس نواب الشعب

وتشدد النساء مع ذلك على أن ما يمنعهنّ من الترشّح ونيل الدعم لترؤس القوائم الانتخابية هو افتقار الأحزاب إلى الإرادة السياسية الكفيلة بتحقيق ذلك، وليس نزعة الناخبين المحافظة أو رفضهم القبول بالنساء كناشطات سياسيات. وما يقيم الدليل على ذلك، على سبيل المثال، أن قيادة حزب النهضة الذي نظم انتخابات جهوية أفضت إلى ترؤس النساء لـ 17 قائمة مترشحة من بين 33، عمدت إلى التدخّل وتعويض 13 منهن بمرشحين رجال.

تقتضي الهوة بين ما هو قائم من مبادئ ومدى تحققها على أرض الواقع أن تبتذل النساء ما في وسعهنّ لتحقيق المصادقية والحفاظ عليها على امتداد مسيرتهن السياسية. وذكّرت المشاركات اللاتي أُجريت معهنّ المقابلة بما حقّته البرلمانيات من نسب حضور مرتفعة في جلسات مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني التأسيسي المنتخب سنة 2011، مشيرة إلى أن النائبات كنّ جنديات الخفاء اللاتي تكفّلت بإنجاز المهام المستعصية داخل اللجان. وُصفت المترشحات اللاتي كنّ في المرتبة الثانية في القوائم بـ "قاطرة الحملة الانتخابية" اللاتي تحمّلن مسؤولية تقديم الدعم الاستراتيجي واللوجستي لرئيس القائمة. لكنّ هذا الاقتدار والجهود الجبارة المبدولة لا تتيح للمرأة، إلا نادراً، تبوأ مناصب سياسية أو سلطة داخل الأحزاب أو الترشّح على رأس القوائم.

التمويل: يمكن أن تشكل مسألة التمويل عقبة إضافية. ذلك أن نظم التمثيل النسبي المستندة على القوائم المغلقة تحدّ كثيراً من دور التمويل الفردي مقارنة بنظام الفائز الأول. ومع ذلك، يفسح نظام تمويل الحملات الانتخابية في تونس المجال لأصحاب الثروات الطامحين لدخول المعترك السياسي والانتخابي. ويسمح القانون الانتخابي بثلاثة أصناف من التبرّعات المخصصة لتمويل الحملة من بينها تبرّع أعضاء القائمة بشكل فردي.

نصيب المرأة من الثروة أقل من نصيب الرجل، وذلك راجع أساساً إلى تفاوت الأجور وقوانين ملكية الأراضي غير العادلة. يؤثر ذلك في قدرة المرأة على توفير الموارد المالية اللازمة للحملة وعلى القيام بحملة انتخابية ناجعة. كشفت دراسة أجريت حول التمويل السياسي والمساواة بين الجنسين سنتي 2011 و2014 عن وجود مؤشرات على دور الثروة الشخصية معياراً مهماً (من جملة معايير أخرى) للترشيح ولتحديد رتبة المترشح في القائمة.³⁸ وعلى الرغم من تردّد المحبيات على استطلاع الرأي في مناقشة دور العامل المالي في التأثير على إجراءات الترشيح، فإنّ المقابلات أكدت بوجه عام تلك النتيجة على أيّ حال.

³⁸ IDEA and Netherlands Institute for Multiparty Democracy, "Political Finance and the equal participation of women in Tunisia: a situation analysis," 2016. <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/political-finance-and-the-equal-participation-of-women-in-tunisia.pdf>.

"كانت المنافسة أكثر شراسة وكان للاعتبارات السياسية النصيب الأكبر. كان هناك من يستطيع تمويل ومضاته وحملته الانتخابية بنفسه"
عضو لجنة تنفيذية

اقترحت بعض النساء اللاتي أُجريت معهنّ المقابلات أن تنأى المرأة بجانبها عن النظام الحزبي برمّته وأن تعدّ قائماتها المستقلة الشخصية. في حين نبهت نساء أخريات كنّ مسؤولات عن تعزيز قدرات المرأة في مجال إعداد قائمات انتخابية مستقلة إلى أن هذا الخيار ليس الأنسب. ذلك أنّ القائمات المستقلة تعتمد بشكل أكبر على الثروة الشخصية لأعضائها بسبب افتقارها إلى الدعم المالي الذي يتوقّر للأحزاب عادة.

تقسيم الأعباء المنزلية والفضاء بين الجنسين: يقضي العرف السائد بأن توكل الأعباء الأسرية والمنزلية للمرأة حتى لو كانت لها التزامات خارج المنزل، سواء أكانت هذه الالتزامات سياسية أم جمعياتية أم تربوية أم اقتصادية. يتطلّب النشاط السياسي تخصيص الفرد جانبا مهما من وقته للقيام بالحملات والمشاركة في أعباء الحكم، وقد يستدعي ذلك العمل إلى وقت متأخر من الليل والاستيقاظ مبكراً. تقف أعباء المرأة المنزلية حجر عثرة أمام قدرتها على تخصيص الوقت وبذل الجهد اللازمين للعمل السياسي، الأمر الذي يثقل كاهلها. لا بدّ للمرأة التي ترتني خوض غمار العمل السياسي أن تُقدم على توضيحات مضمّنة. وفي حال انتخابها، غالبا ما يتعيّن عليها ترك أسرتها والاستقرار بتونس العاصمة لمزاولة نشاطها السياسي هناك. وقد يجعلها ذلك عرضة لملامة محيطها المجتمعي فيرميها الناس بتهمة "إهمال" عيالها وأسرتها ومنزلها. ويمكن أن يوجج ذلك أيضا شعورا مبطنًا بالذنب لديها جرّاء إقدامها على تحدّي الأعراف التي يُلزمها بها المجتمع.

"لماذا نحن هنا ولسنا في منازلنا نعتني بأطفالنا؟"

نائبة من مجلس نواب الشعب تصف حادثة وقعت لها مع أحد الناخبين بمقهى

" تعرضت لتهمج لأنني عزباء. قيل لي توقفي عما تفعلينه من هراء وجدي لك زوجا"

ناشطة بالمجتمع المدني

إضافة إلى ذلك، فإنّ بعض الفعاليات الانتخابية تُعقد في فضاءات مخصصة للرجال فحسب، على غرار المقاهي، وهي أماكن تتحرّج المرأة كثيرا من دخولها بسبب الأعراف المجتمعية. وهذا يضع النساء المترشحات في وضعية غير مريحة يتخلفها عن الاجتماعات أو الفعاليات أو تعرضها لخطر العقاب والعداء المجتمعي لتجاوزها عرفا من الأعراف الاجتماعية. ذكر أحد نواب البرلمان أنّ حزبه يعجز في مختلف مناطق البلاد عن استئجار مقرات، وذلك لاستحالة إيجاد فضاء يمكن أن يرتاده الجنسان ليعقد فيه الحزب اجتماعاته ويناقش استراتيجيات الحملات الانتخابية.

الوصول إلى وسائل الإعلام خلال الحملات الانتخابية: أظهر تقرير الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (و تُعرف اختصارا بالهايكا) حول إتاحة الفرصة للمرشحين للاستفادة من التغطية التلفزيونية والإذاعية تقصير وسائل

الإعلام في احترام مبدأي المساواة بين الجنسين والتنافس³⁹. وأيا كان المعيار المستخدم لتقييم مدى حضور المترشحتين الرئاسيتين في وسائل الإعلام، نجد أنهما تذيّلتا الترتيب دوماً، سواء تعلّق الأمر بعدد دقائق حضورهما في البرامج الحوارية والنشرات الإخبارية أم بعدد الدقائق المخصصة لتغطية حملتيهما الانتخابية. أما المترشحات للبرلمان فلم يجدن معاملة أفضل وأغلقت أمامهن أبواب المحطات التلفزية والإذاعية. ولأنّ الشغل الشاغل للقنوات التلفزية أثناء الحملة كان استضافة المترشحين الرئاسيين وقادة الأحزاب ورؤساء القوائم، فقد كان ذلك يعني أن العقبات الموضوعية أمام المرأة هي عقبات هيكلية أساساً. ومع ذلك، حتى مع مراعاة التفاوت بين رؤساء القوائم من الإناث والذكور، كانت النساء ممثلات تمثيلاً ناقصاً على نحو غير متناسب⁴⁰.

نسبت النساء اللاتي أجريت معهنّ المقابلات عدم التكافؤ في الحضور الإعلامي بين الرجل والمرأة إلى الأحزاب ووسائل الإعلام على حد السواء. وقد أكدّن أنّ الأحزاب السياسية لا توزّع فرص الحضور الإعلامي على قدم المساواة بين المترشحين ذكورا وإناثاً أو من ينوبهم. وفي الآن نفسه، تبحث وسائل الإعلام عن الشخصيات السياسية الذائعة الصيت أو المثيرة للجدل، وهؤلاء يكونون عادة رجالاً. ولا شكّ أيضاً أنّ الروزنامة المقترضة لانتخابات 2019 قد أسهمت بدورها في التعطيم على مشاركة المرأة، ذلك أنّ الانتخابات الرئاسية استأثرت بمعظم اهتمام الناخبين على حساب الانتخابات التشريعية.

شكّلت محطة "شمس أف أم" الإذاعية الاستثناء في المشهد الإعلامي بتخصيصها قرابة نصف زمن البث للنساء. واستناداً إلى منظمة عاملة في مجال مراقبة وسائل الإعلام، فقد أعرب رئيس المحطة عن التزام إذاعته بالتنصاف بين الرجل والمرأة خلال الحملة.

أعربت النساء المشاركات في مجموعات التركيز عن استيائهن من تراجع قدرة النساء على الوصول إلى وسائل الإعلام، سواء بوصفهن مترشحات أم معلقات على الشأن السياسي. وقد أجمعن على ضرورة كفالة المساواة وعلى أن التفاوت في التغطية الإعلامية شكّل عقبة إضافية بالنسبة إلى معظم المترشحات. وبسؤالهن عمّا يقترحنه من حلول، ذكرت المشاركات أنه يتعيّن على المرأة أن تفرّض كلمتها مستشهدات بسامية عبو وعبير موسي بوصفهما سياسيتين استطاعتا شق طريقهما إلى وسائل الإعلام.

العنف السياسي والمعايير المزدوجة بين الجنسين: ذكرت المترشحات طرائق مختلفة تعامل بها عامة الناس ووسائل الإعلام وسائر الفاعلين السياسيين مع الرجل والمرأة. وأشارت النساء المشاركات في المقابلات إلى أن المترشحين الذكور طُرحت عليهم أسئلة حول أفكارهم السياسية وأدائهم، بينما طُرحت على النساء أسئلة تتعلّق بشكلهنّ وحياتهنّ الشخصية. واتخذ ذلك في الكثير من الأحيان شكل تهجّم أو تشهير ذو طابع جنسي يرمي إلى إلحاق الأذى بسمعة المرأة وشرفها. وقال نشطاء المجتمع المدني الذين يعملون في مجال بناء القدرات والاستراتيجية السياسية لفائدة النساء الراغبات في الترشح، إن احتمال تعرّض المرأة للإذلال علناً كان عاملاً رادعاً لكل امرأة تطمح لدخول المعترك السياسي. ويدعم

³⁹ الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، "التقرير النهائي حول الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2019"، 2019.

⁴⁰ على سبيل المثال، احتلت المترشحات الرئاسيتان المراتب الأخيرة من حيث الزمن المخصص للحديث خلال البرامج التلفزية السياسية ونشرات الأخبار. بالنسبة للانتخابات البرلمانية، خصصت أكثر من نصف المحطات التلفزيونية أقل من 10٪ للمترشحات أي أقل من نسبة النساء على رأس القوائم.

ذلك بيانات الاستطلاع التي تفيد بأن 74٪ من النساء المستطلعات صرّحن بأن الخوف من العنف يمنعهنّ من الترشح للمناصب⁴¹.

"تعرّض النساء لتهجمات ذات طابع مختلف. إذ ينصب اهتمام المنتقدين على الحياة الشخصية للمرأة: مظهرها، مستوى ذكائها، تسريحتها. أما بالنسبة إلى الرجال فينصب اهتمام المنتقدين على طريقة كلامهم وعلى أفكارهم".
نائبة بالبرلمان

"أول ما تنتقد لأجله المرأة هو غرفة نومها"
نائبة بالبرلمان

راقبت جمعية "عتيد" مواقع التواصل الاجتماعي خلال الحملتين الرئاسية والتشريعية، ولاحظت أن الحملة الخاصة بالانتخابات التشريعية كانت سيئة إلى أبعد الحدود وانصبّ الاهتمام فيها على الحطّ من شأن المنافسين لا على البرامج والسياسات. "وكان فيها ازدياء للمرشحات ونشر معلومات مغلوبة عنهن⁴²". وقد أكّدت المقابلات هذه النتيجة. وأشارت بعض المترشحات إلى وقوع بعض حالات صدام مع الناخبين، سواء عبر الإنترنت أم أثناء الحملة الانتخابية. ومع ذلك، فإن غالبية حالات التهجم على أساس جنسي وقعت من مترشحين ينتمون إلى أحزاب متنافسة وأحياناً من أعضاء الحزب الواحد.

تبيّن أن الدعم الملموس الذي قدّمته بعض الأحزاب السياسية حقّق نجاحاً في كبح جماح بعض الانتقادات اللاذعة التي استهدفت النساء المترشحات. وقد ذكرت نساء عديدات تنتمين إلى أحزاب مختلفة أن أحزابهنّ كلّفت القادة المشهورين بالانضمام إلى حملات النساء المترشحات لتقديم بعض الدعم الحزبي لهنّ. وأفادت أخريات بأنّ حزبهنّ عزّز الفريق المشرف على حملة المترشحات بالمزيد من أعضاء الحزب. لقد نالت المرأة تبعاً لذلك موقعا واضحا ضمن هيكل الحزب وحظيت بالدعم المؤسسي الصريح، فكان ذلك بمثابة الدرع لها.

آفاق التغيير: تُجمع النساء على أن السبيل الوحيد إلى تعزيز حضور النساء في البرلمان وكسر الحاجز الزوجي الحائل دون وصولها إلى الرئاسة هو فرض مبدأ التناسف الأفقي في القوائم المترشحة للانتخابات الوطنية والتناسف الداخلي على مستوى الهياكل القيادية للأحزاب. يعتقد مناصرو التناسف الأفقي أن السياسيين الذكور لن يتخلوا بمحض إرادتهم عن نصف سلطتهم على مستوى القيادة الحزبية أو في القوائم الانتخابية ولن يبادروا بتعزيز حضور المرأة في هيكل الحزب. ويرون أن فرض وجود المرأة على رأس القوائم سيُجبر الأحزاب السياسية على تمكين أعضائها من النساء وتحفيز الحزب على وضع رهانه على المرأة.

⁴¹ Center for Insights in Survey Research, International Republic Institute, "Data: Tunisians Pessimistic About Electoral Process", 28 March 2019. https://www.iri.org/sites/default/files/wysiwyg/final_012019_iri_tunisia_poll.pdf

⁴² Democracy Reporting International, "Monitoring of electoral campaigning on social media: Tunisia. 2019 presidential and legislative campaigns," 2020, p. 33.

"لن يتنازل الرجل بمحض إرادته عن نصف المواقع المتوفرة ويمنحها ببساطة للنساء، سواء أكان ذلك داخل الحزب أم في القوائم".
نائبة بالبرلمان

"يخشى الرجال المنتمون إلى الأحزاب السياسية من افتكاك النساء لمناصبهم. الأمر لا يتعلّق بعقلية الناخب، وهذا ما أكدته الانتخابات البلدية التي شهدت تولي الكثير من النساء رئاسة البلديات في المناطق الداخلية. لا يرفض الناس تولي النساء المناصب بل هناك على العكس ثقة متزايدة في قدرة النساء على ممارسة السياسة".
نائبة بالبرلمان

"ينبغي الزامهم بذلك، وإلا لن يطبقوا المبدأ أبداً".
عضوة بأحد الأحزاب السياسية

ومع ذلك، فإنّ التنافس الأفقي وتطبيق مبدأ التنافس داخل الأحزاب لا يكفيان لتخطي كافة العقبات التي تمنع مشاركة أفضل للنساء في الانتخابات. لكنّ سياسيات متمرسات أمطنّ اللثام عن الإجراءات التي تكفل سنّ أحكام قانونية تدريجياً تقضي في نهاية المطاف إلى تخطي بعض تلك العقبات. وعلى سبيل المثال، ولأنّ التنافس العمودي صار مفروضاً قانوناً سنة 2011، لاحظنا تغييراً على مستوى الخطاب. وقد أشارت النائبات بالبرلمان إلى دور حضور المرأة، في المجلس التأسيسي المنتخب سنة 2011 وفي برلمان سنة 2014، في إقناع الناخبين عامّة، ونظرائهن من الرجال إلى حدّ ما، بكفاءتهن. والحقّ أن زعماء الأحزاب كانوا يتدرّعون فيما سبق بافتقار النساء إلى الكفاءة كأحد أهم أسباب اللامساواة بين الرجل والمرأة في السياسة؛ وقد تراجع اتخاذ هذه الحجة ذريعة كثيراً سنة 2019. وإضافة إلى ذلك، عندما اضطرت الأحزاب خلال الانتخابات البلدية إلى وضع نساء على رأس نصف قائماتها، ساهم ذلك في تذليل الصعوبات التي كانت تمنع المرأة من اقتحام الأماكن التي كانت حكراً على الرجال (على غرار المقاهي). لقد كان لعظم مشاركة المرأة والحاجة إلى مقابلة الناس حيثما كانوا خلال الحملة دور بالغ الأهمية في تحطيم القيود التي كبّلت على الدوام المشاركة السياسية للنساء.

أفاد عدد من القيادات السياسية النسائية بأنّ التنافس الأفقي أو التنافس داخل الأحزاب لا يلقيان إجماعاً من نواب البرلمان أو من النشطاء الحزبيين، بمن فيهم النساء. ويسوق هؤلاء حججاً متنوعة تبرّر رفضهم للتنافس الأفقي. يعتقد البعض أن ذلك يتقل كاهل الأحزاب الصغيرة التي ليس لها رصيد كاف من المناصرين والأعضاء، الأمر الذي يجعل العثور على مترشحات أمراً بالغ العسر. ويشير آخرون إلى أن المرأة التونسية صعبة المراس وذات كفاءة ولا تحتاج إلى التنصيب على التنافس في القوانين لأنّ ذلك يظهرها بمظهر الطرف المستكين ويعزّز الطابع الرمزي المحض لمشاركتها السياسية. ويسوق البعض الآخر حجة نسوية تنمّ عن سوء نية، زاعمين أن قوانين التنافس تمنع تشكيل قائمات مكونة من نساء حصراً. وأخيراً، أعرب بعض المناصرين عن خشيتهم من أن تجد الأحزاب السياسية أساليب ملتوية تمنع تبوأ المرأة المكانة التي تستحقّها كطرف سياسي فاعل. وقد أعرب كذلك عن انشغالهم بإمكانية وضع نساء على رأس قائمات في دوائر ليس لهن فيها حظوظ وافرة للفوز.

منذ سنة 2011، بات لزاما على الأحزاب السياسية أن تشدّد على دعمها الحضور المتزايد للمرأة في البرلمان. لكن المدافعين عن التنافس يؤكدون في المقابل أن ما تحقّق على أرض الواقع من دعم يفدّ ما تدّعيه الأحزاب. وقد تكفّلت مجموعة من النساء من أحزاب مختلفة (لا من حزب واحد أو كتلة واحدة) بمهمة بالقيام بجهود مناصرة لمبدأ التنافس وابتكرت أساليب خلاقية حشدا للتأييد. وفي سنة 2016، هدّدت مجموعة كبيرة من البرلمانيات بعدم التصويت على القانون الانتخابي الخاص بالانتخابات البلدية في حال لم ينصّ القانون على إقرار مبدأ التنافس. كما استخدمن وسائل الإعلام لمحاسبة زملائهن الذكور على تصريحاتهم العامة حول دعم المرأة في السياسة.

في الوقت الراهن، تعتقد النساء الأعضاء في برلمان 2019 أنهن يخضن معركة شاقة، وهذا عائد في جانب منه إلى تراجع قوّةهنّ التصويتية مقارنة بالسنوات المنقضية. شهدت انتخابات سنة 2019 كذلك فوز الكثير من المترشحين الجدد بمقاعد وخروج عدد كبير من النواب السابقين، الأمر الذي أدّى إلى ضياع المعارف والمهارات المؤسساتية التي اكتسبها البرلمان وفقدان ما بُني من ثقة وتعاون مثمر بين الأحزاب على مرّ السنين، وهذا ما أفضى بدوره، في نهاية المطاف، إلى تراجع فرص النجاح في تنقيح القانون الانتخابي والقانون المتعلّق بالأحزاب السياسية.

يوصي مركز كارتر البرلمان بتعديل قانون الانتخابات ليشمل التنافس العمودي والأفقي وتعديل قانون الأحزاب السياسية ليفرض التنافس الداخلي في الهياكل القيادية.

إسهام المرأة في الحوكمة

لا يكفل مجرد الترشح للانتخابات والفوز فيها مشاركة المرأة الكاملة في الشأن العام. فإن أرادت المرأة الامتثال للمعايير الدولية والإقليمية، يتعيّن عليها أن تنخرط انخراطا تاما في شؤون البلاد بوجه عام⁴³. ينبغي أن تتخذ الدول التدابير اللازمة لضمان مشاركة المرأة في صنع القرار، على ألا تكون هذه المشاركة رمزية بل على قدم المساواة مع الرجال. فما لم يكن إسهام النساء حقيقيا، ستظلّ السياسات العامة للبلاد فاقدة لصفتي الشمول والفعالية⁴⁴.

وخلال المقابلات المعمقة التي أجريت مع مسؤولات منتخبات، أفدن بأن العقبات التي تواجهها النساء المترشحات والراغبات في الترشح لا تنتفي بمجرد نجاحهن في الظفر بمنصب. إذ تظلّ النساء ممثلات تمثيلا غير كاف في المواقع القيادية داخل البرلمان والحكومة والهيئة العليا المستقلة للانتخابات. إضافة إلى ذلك، فإن الجهات المسؤولة عن صنع القرار ما زالت تهتمش دور المرأة.

⁴³ الأمم المتحدة، التوصية العامة رقم 23 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، (ب)، المادة 7، الفقرة 27؛ الاتحاد الإفريقي، الميثاق الإفريقي حول حقوق الإنسان والشعوب الإفريقية بشأن حقوق المرأة في إفريقيا، 13 (1)؛ الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 3 و 25 (ب).

⁴⁴ الأمم المتحدة، التوصية العامة رقم 23 (ب)، الفقرة 27؛ الاتحاد الإفريقي، الميثاق الإفريقي حول حقوق الإنسان والشعوب الإفريقية بشأن حقوق المرأة في إفريقيا، المواد 1-9 (ج) و 2 و 9 (ج).

تمثيلية غير كافية في مراكز صنع القرار: أوكلت إلى المرأة رئاسة 29 بالمائة من اللجان البرلمانية (وهي نسبة تفوق قليلا نسبة المقاعد المخصصة لهن في البرلمان)، لكنهن يتولين منصب نائب الرئيس في 17 بالمائة منها. وفي 47 بالمائة من هذه اللجان، فإن الرجال يتولون منصب الرئيس ونائب الرئيس معا. وتوجد لجنة وحيدة تتولى فيها المرأة مهمتي الرئيس ونائب الرئيس. تضطلع رئيسة الحزب الدستوري الحر برئاسة لجنة الصناعة والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة، أما لجنة المرأة فنجد على رأسها رجلا.

لم تكن المرأة كذلك ممثلة تمثيلا كافيا في حكومة الفخفاخ بعد انتخابات 2019. شغلت النساء 4 وزارات من أصل 30، أي بنسبة 13% لا غير. تاريخياً، نالت المرأة (ما يُعرف بـ) بالوزارات الناعمة مثل وزارة المرأة والطفل وكبار السن أو وزارة الشؤون الثقافية، وهي حقائب تفتقر إلى التمويل والسلطة. لكن الياس الفخفاخ عين أيضا امرأة على رأس وزارة العدل، وذلك لأول مرة في تاريخ البلاد.

تأسست الهيئة العليا المستقلة للانتخابات سنة 2012 وينتخب البرلمان أعضائها التسعة. تضمن قانون الهيئة لسنة 2012 فصلا يتعلق بتطبيق مبدأ التنافس الذي يقتضي ترشيح عدد متساو من الرجال والنساء. ألغي هذا التنصيص لاحقا سنة 2013. وفي سنة 2018، صادق البرلمان على قانون يضبط تركيبة الهيئات المستقلة الخمس المنشأة بمقتضى الدستور.

يتضمن هذا القانون أحكاما مشتركة للهيئات المستقلة على غرار التنصيص على التنافس بين الذكور والإناث في تركيبتها وبين رؤسائها ونواب الرؤساء. ولكن، ولأن القانون الذي تأسست بمقتضاه الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لم يُنقح منذ المصادقة على القانون المتعلق بالهيئات المستقلة، فإن الهيئة غير مُلزَمة قانونا بالامتثال للأحكام الداعية إلى التنافس. تتضمن تركيبة الهيئة راهنا امرأة واحدة لا غير، ورغم ترشحها لمنصب نائب الرئيس، فإن بقية الأعضاء لم ينتخبوها. اضطلعت بمهمة الناطق الرسمي باسم الهيئة في شهر فيفري من سنة 2019، لكن هذا المنصب حُذِف بعد سبعة أشهر دون توضيح الأسباب. ورغم عدم تعارض ذلك مع القانون، فإن المنتقدين شددوا على نفاق الهيئة التي تفرض التنافس في الانتخابات وتتغاضى عنه في تسيير شؤونها الداخلية.

التهميش: ذكرت مجموعة من نائبات البرلمان وملاحظي المجتمع المدني المختصين في الشأن السياسي البرلماني أن البرلمانيين الذكور يستأثرون بمعظم المهام غير الرسمية ذات الصلة بصنع القرار ويهمشون زميلاتهم. فما يقع الاتفاق عليه داخل اللجان من قرارات وتوزيع للمناصب يخضع للتعديل لاحقا على يد البرلمانيين الذكور الذين يواصلون المشاورات بشكل غير رسمي في "المقاهي والحانات وأروقة البرلمان". وقال أحد النشطاء إن من بين الممارسات الشائعة في البرلمان النقاء مجموعة من الرجال (نادرا ما تنضم إليهم النساء) من حزب واحد أو كتلة واحدة لإجراء مناقشة معمقة وتنقلهم من رواق إلى آخر في مسعى لحشد التأييد لقضية معينة.

ونبه الملاحظون كذلك إلى أن الكتل السياسية التي تنتمي إليها النساء لا تمنحهن الحيّز الزمني ذاته المخصص لنظرائهن الرجال أثناء جلسات الاستماع في البرلمان. وخلال الجلسات العامة، يورّع رؤساء الكتل (وليس من بينهم نساء) الوقت



المخصّص للمداخلات بين أعضاء كلّ كتلة، لكنهم يميلون عادة إلى تفضيل النواب الذكور. وفي الحالات التي تأخذ فيها المرأة الكلمة تُجابه أحيانا بالسخرية والسلوك العدائي.

"عندما تتكلم النساء فلا يستحسن الآخرون ذلك. يمكنك أن ترى ردود الفعل على وجوه سائر النواب – إنهم يتغامزون ويسخرون".
ناشط بالمجتمع المدني

ما زالت المرأة تواجه عقبات تحول دون مشاركتها التامة في حوكمة البلاد، وذلك راجع إلى ضعف تمثيليتها في المواقع القيادية داخل البرلمان وفي تركيبة الحكومة وفي مواقع صنع القرار في البرلمان وفي الهيئات المستقلة على غرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. يوصي مركز كارتر بتطبيق البرلمان مبدأ التناسف بين رؤساء اللجان البرلمانية ونوابهم، ومنح المرأة فرصة الانضمام إلى الهيئات القيادية داخل المؤسسات، عبر تعزيز الأحكام ذات الصلة بالتناسف في قانون سنة 2018 الذي يضبط الهيكلة الخاصة بالهيئات المستقلة الخمسة المنصوص عليها دستوريا.

التوصيات

إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

1. بناء برنامج أكثر نجاعة حول التنافس بين الجنسين لفائدة النساء غير المسجلات، وذلك من خلال وضع مخططات جهوية ومحلية تتماشى والفئة المستهدفة. ويكون ذلك بالتشاور مع المنسقين الجهويين للهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني التونسية وغيرها.
2. التركيز أكثر على حملات التسجيل الميدانية من خلال زيارة بيوت المواطنين، لا سيما في المناطق الريفية، من أجل الوصول إلى النساء اللواتي لا يعملن خارج المنزل والنساء اللاتي لا يحملن دائما بطاقات تعريفهن الوطنية معهن.
3. التنسيق مع وزارة الداخلية ومنظمات المجتمع المدني لبناء استراتيجية شاملة لتوفير بطاقات التعريف الوطنية للنساء.
4. تعزيز قدرة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على رصد انتهاكات الحملات الانتخابية والتصدي لها، لا سيما العنف الانتخابي المسلط ضد المرأة.
5. إعادة تقييم مواقع وكثافة مراكز الاقتراع خاصة في المناطق الريفية بهدف تيسير مشاركة النساء في التصويت.
6. الاختيار الطوعي لتطبيق أحكام التنافس بين الجنسين بين رئيس ونائب رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات المنصوص عليها في القانون المتعلق بالهيئات الدستورية المستقلة الى ان يتم تعديل القانون المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات من طرف البرلمان.
7. إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع عمليات جمع البيانات من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

إلى البرلمان

1. تعديل القانون الانتخابي ليشمل التنافس الأفقي في القوائم الانتخابية. تعزيز التنافس الأفقي من خلال رفض القوائم التي لا تحترمه.
2. تنقيح المرسوم المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية من خلال تخصيص جزء من التمويل العمومي للأحزاب للترفيح في عدد النساء في الهياكل القيادية الداخلية وإدراج المزيد من النساء كمرشحات.



3. تعديل القانون المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات ليتوافق مع القانون المتعلق بالأحكام المشتركة بين الهيئات الدستورية المستقلة لإلزامها باحترام مبدأ التنافس بين الجنسين بصفة عامة، واحترام التنافس بين الجنسين بين رئيسها ونائبه.
4. تعديل النظام الداخلي للسماح بوجود تجمّع رسمي للنساء بالإضافة الى مجموعات خاصة أخرى.
5. تعديل النظام الداخلي لينصّ على تمثيل أكبر للمرأة في المناصب القيادية داخل اللجان وفي منصب الرئيس ونائب الرئيس في كل لجنة.
6. عقد اجتماعات دورية في الدوائر الانتخابية، بما في ذلك جلسات خاصة بالنساء فقط، وذلك في مناطق مختلفة من كل دائرة، بهدف الاطلاع على آراء النساء حول التشريعات والمبادرات والسياسة الجارية النظر فيها.
7. إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين النساء في البرلمان والحكومة والمجالس البلدية لتكوين مجموعة من الفاعلات السياسيات.

الى الحكومة:

1. إجراء مراجعة لكيفية تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة وتقديم توصيات حول إجراءات تطبيقه بالكامل من خلال توفير الموارد المادية والبشرية والتعليمية وموارد الدعم اللازمة.

الى الأحزاب السياسية والمترشحين:

1. تشكيل اللجان النسائية للحزب على المستويات المحلية والجهوية والوطنية والحرص على استمرار عملها أثناء الانتخابات وفي الفترة الفاصلة بينها.
2. انتداب النساء بشكل مستمر في جميع المستويات داخل الهياكل الحزبية والتركيز على استقطاب النساء الشابات.
3. إجراء عملية تدقيق داخلي لإجراءات الترشح داخل الحزب، لتحديد ما إذا كانت توجد عراقيل متعلقة بالنوع الاجتماعي، مع نشر نتائج التدقيق، والالتزام بالقيام بالتصحّيات اللازمة في انتخابات 2024.
4. العمل على انتداب المترشحات بشكل مبكر بهدف إعدادهن للانتخابات قبل انطلاق الفترة السابقة للانتخابات. العمل على بناء القدرات وتنظيم الدورات التدريبية.
5. التركيز على المترشحات وعلى تفاصيل سيرهن الذاتية التي تجعلهن مؤهلات للترشح في المواد الموزعة خلال حملة توعية الناخبين.
6. ادماج المترشحات داخل الهياكل الحزبية خلال الحملات لإظهار الدعم الذي يحظين به من الحزب.



إلى منظمات المجتمع المدني

1. اعتماد مناهج مبتكرة ومباشرة للتواصل مع النساء اللائي يعشن خارج المناطق الحضرية للانضمام إلى منظمات المجتمع المدني. استخدام نهج التواصل المباشر عبر الزيارات الميدانية للمواطنين.
2. التعاون مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتعزيز التوعية المدنية والانتخابية للنساء الريفيات في وقت مسبق للانتخابات القادمة.

إلى وسائل الإعلام

1. الالتزام علنا بالحرص على ضمان التناصف بين المترشّحين وممثليهم من الذكور والإناث اثناء الحملات الانتخابية وخارجها عند ظهورهم كضيوف في وسائل الإعلام. توفير تدريبات لموظفي الإذاعة والتلفزيون على مراعاة الفوارق بين الجنسين في وسائل الإعلام.
2. التعاون مع سلطات الدولة ومنظمات المجتمع المدني لإعداد وبتّ حملات تثقيفية وتوعوية مبتكرة تستهدف النساء لحثهن على التسجيل والتصويت، وكذلك تسلط الضوء على العنف ضد المرأة ومشاركتها السياسيّة.



الملاحق

الملحق أ: تنظيم مجموعات التركيز

i. روزنامة مجموعات التركيز

منطقة	المدينة	تاريخ	الفئات المستهدفة
الشمال الغربي	الكاف	1/4/2020	غير المسجلات < 35
			المسجلات، 18-35 سنة، ناخبات / غير ناخبات
		1/5/2020	غير المسجلات، 18-35 سنة
		1/5/2020	المسجلات < 35، ناخبات / غير ناخبات
تونس الكبرى	تونس	1/6/2020	المسجلات، 18-35، ناخبات / غير ناخبات
			غير المسجلات < 35
		1/7/2020	غير المسجلات، 18-35 سنة
		1/7/2020	المسجلات < 35، ناخبات / غير ناخبات
الوسط الشرقي	سوسة	1/8/2020	مسجلات، 18-35، ناخبات / غير ناخبات
			غير المسجلات < 35
		1/9/2020	غير المسجلات، 18-35 سنة
		1/9/2020	المسجلات < 35، ناخبات / غير ناخبات
الجنوب الغربي	قفصة	18/1/2020	مسجلات، 18-35، ناخبات / غير ناخبات
			غير المسجلات < 35
		19/1/2020	المسجلات < 35، ناخبات / غير ناخبات
		19/1/2020	غير المسجلات، 18-35 سنة
الجنوب الشرقي	مدنين	20/1/2020	المسجلات < 35، ناخبات / غير ناخبات
		21/1/2020	غير المسجلات < 35
			غير المسجلات، 18-35 سنة
		22/1/2020	المسجلات < 35، ناخبات / غير ناخبات

ii. البيانات الإحصائية لمجموعة التركيز
إجمالي مجموعات التركيز

المدينة	عدد مجموعات التركيز	النساء (بين 18 و35 سنة)	النساء فوق 35 سنة	مجموع المشاركات
الكاف	4	24	22	46
تونس	4	22	22	44
سوسة	4	23	22	45
قفصة	4	22	20	42
مدنين	4	22	22	44
المجموع	20	113	108	221

النساء الغير مسجلات

المدينة	عدد مجموعات التركيز	النساء (بين 18 و35 سنة)	النساء فوق 35 سنة	مجموع المشاركات
الكاف	2	12	12	24
تونس	2	12	12	24
سوسة	2	13	12	25
قفصة	2	12	10	22
مدنين	2	12	12	24
المجموع	10	61	58	119



النساء المسجلات

المدينة	عدد مجموعات التركيز	النساء (بين 18 و35 سنة)	النساء فوق 35 سنة	مجموع المشاركات
الكاف	2	12	10	22
تونس	2	10	10	20
سوسة	2	10	10	20
قفصة	2	10	10	20
مدنين	2	10	10	20
مجموع	10	52	50	102



.iii خريطة مواقع مجموعات التركيز



الملحق ب: دليل تسيير مجموعات التركيز (نماذج من الأسئلة)

قضايا هامة والعلاقة بالنخب

1. ما هي أهم القضايا بالنسبة لك؟ في مجتمعك؟ في تونس؟ فيما بالنسبة للنساء؟
أ. هل يتحدث السياسيون عن هذه القضايا؟
ب. هل يهتم السياسيون أو الأحزاب بهذه القضايا أيضاً؟
1. ما الذي يجب ان يتم القيام به للنهوض بهذه القضايا؟
2. بمن تثقن للمساعدة في تحسين هذه القضايا؟
3. عموماً، ما هي الانتخابات الأكثر أهمية: الرئاسية أم التشريعية؟ لماذا؟ في 2019؟
4. ما هي توقعاتك من البرلمان؟ الحكومة؟ الرئيس؟

التسجيل (غير المسجلات)

1. لماذا لست مسجلة؟
2. هل التسجيل مهم؟ لماذا ولما لا؟
3. كيف كنت ستسجلين نفسك إذا ما أردت ذلك؟ إذا كنت لا تعرفين، كيف ستجدين الطريقة للقيام بذلك؟
4. ارفعي يدك إذا كانت لديك بطاقة هوية وطنية .
أ. أين تحتفظين بها؟ إذا لم يكن لديك واحد، فكيف يحدث ذلك؟ كيف تحصل على واحدة جديدة؟
5. هل تعرفين أي شخص سجل للقيام بالتصويت و / أو صوت؟
أ. هل تناقشت معه حول عملية التسجيل و / أو التصويت؟ ماذا ناقشت؟
6. ما الذي يقنعك بالتسجيل؟ للتصويت؟
7. هل تتمنين لو كنت قد تمكنت من التصويت في انتخابات 2019؟ لماذا ولما لا؟

التسجيل (المسجلات)

1. لماذا قررت التسجيل؟ متى وكيف قمت بالتسجيل؟
2. هل واجهت أي مشاكل عند القيام بالتسجيل؟ ماهي هذه المشاكل؟
أ. ما هو الجزء الأصعب / الأكثر تعقيداً في عملية التسجيل؟
ب. كيف يمكن تكون عملية التسجيل أسهل؟
3. كيف تعرفت على كيفية القيام بالتسجيل وما هي تواريخ فتح عملية التسجيل؟ كيف علمت إلى أين يتعين عليك الذهاب وما الذي عليك احضاره معك؟

الحملة

1. كيف تعرفت على المترشحين أول مرة؟
أ. ما هي تفاعلاتك مع الأحزاب / الائتلافات / المترشحين؟

2. ما هي الأسئلة التي طرحتها على المترشحين أو القائمين بالحملة الذين أتوا إلى منزلك؟ ما مدى رضاك على إجاباتهم؟ كيف ذلك؟
أ. ما الامر الذي تتمنين لو أنك طلبته منهم؟
3. ما الذي يمكن أن يفعله المترشح لإقناعك بالتصويت لصالحه؟

وجهات نظر حول المترشحات

1. ما هو شعورك حيال ترشح النساء للبرلمان أو للرئاسة؟
2. كيف يتم التعامل مع المترشحات والمترشحين في وسائل الإعلام؟ هل يُعاملون على حدّ السواء؟ بشكل مختلف؟ إذا كان التعامل معهم مختلفاً، فكيف ذلك؟
3. هل سبق لك أن شاهدت أي شخص يقوم بتخويف أو مضايقة المترشحات في الأماكن العامة أو على وسائل التواصل الاجتماعي؟
4. ما هي الصعوبات التي تعتقدين أن المترشحات تواجهها؟ ما هي الأشياء التي تكون أصعب على المترشحات القيام بها مقارنة بالمترشحين، والعكس بالعكس؟ وماهي الأشياء التي تكون أسهل؟
5. كيف يمكن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في تونس؟
6. هل تثقين بالمترشحين أو بالمترشحات أكثر لتمثيلك في البرلمان أم أنك تثقين بهم كلهم على حدّ السواء؟ لماذا ولما لا؟

التصويت (المسجلات)

1. ارفعي يدك إذا قمت بالتصويت في الانتخابات التشريعية أو الرئاسية لسنة 2019:
أ. لماذا أو لِمَ لا؟
ب. هل يعتبر التصويت مهمًا؟
2. كيف علمت كيفية القيام بالتصويت والمكان الذي تقومين فيه بذلك؟
3. هل وُجد أي شيء جعل التصويت صعباً أو مربكاً؟
أ. هل كانت لديك أي أسئلة أثناء قيامك بعملية التصويت؟ ما هي تلك الاسئلة؟
4. ما هي أصعب مرحلة في التصويت؟ ما هي أسهل مرحلة؟ كيف يمكن أن تكون عملية التصويت أكثر سهولة؟
5. كيف قمت باختيارك؟ ما الذي أفنعتك للقيام بهذا الاختيار؟
6. هل سبق لك أن شاهدت / سمعت عن حوادث ترهيب وتهديد وعنف و/ أو مضايقة ضد النساء للحدّ من مشاركتهن في الحياة السياسية؟ هل أثرت هذه الأحداث على مشاركتك السياسية.



THE
CARTER CENTER



One Copenhill
453 Freedom Parkway
Atlanta, GA 30307
(404) 420-5100

www.cartercenter.org